



PROVISIONAL

A/PV.2357

23 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثين

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والسابعة والخمسين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد ثورن (لكسمبرغ)

شم : السيد رنشين (نائب الرئيس) (منغوليا)

مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال

الوقت الكلمات من :

السيد ويلسي (استراليا)

السيد رومور (ايطاليا)

السيد جروميكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

السيد روليدو (الأرجنتين)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطاقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطاقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70036/A

بدأت الجلسة عند الساعة ١٠ / ٥البند ٩ من جدول الأعمالمواصلة المناقشة العامة

السيد ويلسي (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : اسمحوالي أولا أن أعرب عن تهاني القلبية لكم سيدى ، بالنيابة عن حكومتي ؛ وبالاصالة عن نفسي بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الثلاثين العادية للجمعية العامة . انني على اقتناع من أنه نتيجة لخبرتكم وامتيازكم الشخصي كرئيس لوزراء لكسمبرغ ، والحكمة والمهارات الدبلوماسية التي اكتسبتها بلدكم سوف تضعكم في مكانة طيبة لرئاسة اجتماعات هذه الدورة . ان هذه الدورة هي دورة تاريخية .

اننا نحفل بالذكرى الثلاثين لتأسيس الأمم المتحدة ، ان هذه المناسبة تدعو الى بعض الرضا وكثير من التفكير . ان منظمتنا ، التي كتب ميثاقها في الشهور الأخيرة لأعتى صراع شهده العالم وعاناه ؛ قد نمت وتطورت خلال ثلاثين سنة عصيبة تعرضت فيها لضغوط عظيمة . لكننا أعضاء هذه المنظمة يجب أن نتوقف لنفكر في مدى نجاح جهودنا من أجل تنفيذ أغراض ومبادئ الميثاق . علينا أن نعيد تأكيد المبادئ والمثل ، ونستعيد الحماس الذي كان يتسم به واضعو الميثاق في عام ١٩٤٥ .

لقد نجح الميثاق في اختبار التاريخ بتفوق . ولكن علينا أن نستخدم جميعا هذه المنظمة ، لتحقيق الغرض الأولي المعلن في المادة (١) وهو : تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية . ولكن الدورة الاستثنائية السابعة كانت بداية جديدة ممتازة ، وخطوة هامة جدا نحو حل المشاكل الرئيسية التي واجهتها . لقد جرت مناقشة بناءة ، ومفاوضات فعالة بغرض تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية . وتمت الموافقة على قرارها بالاجماع ، وبدأت بالفعل مفاوضات جديدة حول الأحكام التفصيلية لهذا القرار .

وبهذه المناسبة ، بعد الدورة السابعة الاستثنائية ؛ أود أن أؤكد من جديد انه خلال هذه المفاوضات الجديدة ، فان استراليا تبحث كافة المقترحات النابعة من القرار كلاً على حدة ؛ لأننا نؤيد دوافع هذا القرار وأهدافه ؛ وتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد .

ان نجاح الدورة الخاصة في مواجهة تعقد المصالح المعنية ، والتي يتعلق بعضها بالمنافسة على الموارد المحدودة يعد برهاناً جديداً وملائماً للقيمة السامية للأمم المتحدة . وعلينا أن نعالج هذا الرصيد الكبير بعناية .

ان الميثاق يبدأ بالاعراب عن التصميم على انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . وقد كان ذلك الاقتناع الكبير الذي ربط بين الوفود في سان فرانسيسكو واليوم فانه من الأهمية لنا ، وللحكومات التي تمثلها أن نعقد العزم على منع التطورات التي قد تؤدي الى الحرب . ان الثلاثين سنة الماضية لم تفزعها ويلات على مستوى الحربين العالميتين ، ولكن وقع مع ذلك الكثير من الصراعات والنزاعات الصغيرة . ولقد ساعدت الامم المتحدة على احتواء ، وحل بعض هذه النزاعات . ولكن الأخطار على السلام ما تزال قائمة .

منذ الأيام الأولى ، اتفقت الوفود على أن تنفيذ الميثاق ، يتطلب جهداً دولياً عظيماً لتحقيق نزع السلاح ؛ أو على الأقل ؛ تخفيض التسليح تحت اشراف ملائم . في هذه الجمعية العامة ؛ وفي مختلف الهيئات الأخرى تناقشنا وتجادلنا عاما بعد عام ، وحاولنا أن نتوصل الى اتفاق بشأن نزع السلاح . وفي أغلب الأحيان ؛ فان ما كنا نفتقده هو الشعور بالثقة المتبادلة ؛ الثقة التي لا يمكن دونها أن يتحقق تخفيض الأسلحة .

ان مسألة تخفيض التسليح النووي والرقابة عليها مسألة معقدة ؛ لكن الطبيعة الأساسية للمشكلة ؛ فضلا عن مسؤوليات الحكومات الأساسية لحلها واضحة تماما . وهنا ، سيدى الرئيس ، أود أن أركز على بعض النواحي الحاسمة لنزع السلاح النووي .

ان طابع الالحاح الذى كان واضحا في المناقشة التي أدت الى ابرام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ ؛ يجب أن يستمر . في ذلك الوقت كان هناك اعتراف واسع باخطار انتشار الأسلحة النووية خارج نطاق الدول الخمس الكبرى ، التي تملك هذه الأسلحة بالفعل ، وزيادة الأسلحة النووية في هذه الدول ذاتها . ان علينا أن نواصل الحذر لمنع اضعاف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ؛ وتقوية الارادة على تنفيذ هذه المعاهدة .

ان الاعلان الختامي لمؤتمر اعادة النظر في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، يضيء الطريق أمامنا . ان كافة الأمم الممثلة هنا ، مهما كانت مواقفها تجاه المعاهدة ذاتها يجب أن تقدّر قيمة هذا الاعلان في أية مداولات قادمة .

بالنسبة لكثير من الأمم فإن الطاقة النووية تعد عاملاً أساسياً في التنمية الاقتصادية المستقبلية ؛ ولكن الاهتمام يجب أن يعطى أيضاً للنتائج المربحة الناتجة عن تحويل أى مواد انشطارية لتصنيع الأسلحة . ان نمو صناعة الأسلحة النووية المدنية في العالم يجب أن يصحبه ضمانات مقبولة دولياً لحماية أمن كافة الدول .

لقد اتخذت خطوة هامة في آب/أغسطس من العام الماضي حين وافقت الدول التي تقدم النصيب الأوفر من هذه المواد على الضمانات الإضافية ، وفي مؤتمر إعادة النظر في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كانت هناك اشارات مشجعة الى أن الدول التي تقدم هذه المواد وافقت على الحاجة الى اتخاذ اجراءات عاجلة في هذا المجال . لكن مجال وخطى هذه الأعمال لم يكن مشجعاً ، ان أن الوقت ليس في جانبنا في هذا المجال الحيوى . فالحاجة الى مزيد من الطاقة ؛ وتطوير التكنولوجيا ؛ فضلا عن أنشطة المصالح التجارية لن تنتظر عمل الحكومات ، ان يجب على الحكومات أن تتخذ المبادرة لوضع هذه الضمانات .

ان علينا أيضاً أن نعطي اهتماماً دقيقاً للمشاكل الراهنة ، والتي تؤدي اليها الانفجارات النووية من أجل الأغراض السلمية . ان استراليا لن تحاول منع أو انكار حق أية دولة في هذا المجال لمساعدتها من أجل التنمية ، ولكن في حالة التفجيرات النووية ، فان طبيعة التقنية الواردة في هذا المجال تجعلنا نتسم بالحذر تجاه انتشار هذه الأسلحة ، فضلا عن انتشار الأسلحة النووية ذاتها . ان هذه التقنية يمكن تحويلها من أغراض سلمية الى أغراض عسكرية ، ولذلك فإن الأمم المتحدة يجب أن تجد حلاً مرضياً لهذه المشكلة المعقدة والعاجلة . ان استراليا ترحب بتشكيل المجموعة الاستشارية التي عقدت اجتماعها الأول في ٢٩ أيلول/سبتمبر تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لمناقشة هذه المشكلة . اننا نأمل ان كافة المشاركين سوف يواجهون هذه المهمة الصعبة بروح من التصميم على النجاح .

وقد كان من الواضح في مؤتمر إعادة النظر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وفي اجتماعات أخرى ان كثيرا من الدول غير النووية تشعر بأن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يقع عبؤه بصورة كبيرة عليها . وفي اتفاق الرأى العام الذى توصل اليه المؤتمر كان هناك بعض الامل في ان اهتمامات الدول غير النووية سوف يعترف بها من جانب الدول النووية . اننا نحث الدول النووية على بذل مزيد من الجهود لمواجهة اهتمامات الدول غير النووية .

ولا يمكن لنا ان نقلل من أهمية المصاعب التي تكتنف تحقيق اتفاقيات فعلية في هذا المجال الحيوى . ولا يمكن ايضا ان نقبل تخزين الأسلحة التي سوف تهدد البشرية جمعاء ، كما نشارك قلق الدول التي تشعر ان امنها مهدد نتيجة لهذه الأسلحة ، ان ليس هناك اى امن في زيادة عدد او قوة الأسلحة ، او عدد الدول التي تصنعها او تمتلكها ، ان ان هذين العاملين يؤديان الى عدم الامن .

وكخطوة اولى فان الامم المتحدة يجب ان تعمل من اجل قبول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كأساس ملائم لتحقيق الرقابة على التسلح النووى .

والان اود ان انتقل الى مسألة تصفية الاستعمار ، طبقا للميثاق فان الاقاليم المستعمرة كانت من المسؤوليات الاساسية للامم المتحدة ، ولكن هذه المهمة لم تنته بعد .

ولقد كان من دواعي الفخر بالنسبة لاستراليا ، انه حين انعقدت هذه الدورة الثلاثين ، فان اقليم بابوا غينيا الجديدة قد حصل على استقلاله في نفس هذا اليوم وقد أدى ذلك الى نهاية اتفاقية الوصاية التي عقدت في عام ١٩٤٦ بين الجمعية العامة وبين حكومة استراليا . والآن فان استراليا وبابوا غينيا الجديدة ، قد اصبحتا جيرانا ، تقوم علاقات الود بينهما على أساس المصالح المشتركة . وقد حاولنا خلال السنوات الماضية ان ننمي الثقة المتبادلة بين بلدينا ، كما ان حكومة استراليا والشعب الاسترالي يعبران عن تحياتهما الكاملة لحكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة ، ونحن نتطلع الى التعاون الوثيق بيننا وبينهم في كثير من المجالات وفي هذه الجمعية العامة .

وخلال السنة الماضية ، سعدنا برؤية أقاليم غير مستقلة حققت الاستقلال وانضمت الى عضوية المنظمة . ونحن نرحب بقبول الدول الجديدة : الرأس الاخضر ، وموزامبيق ، وسان تومي وبرنسييت ، في هذه المنظمة . ان خطى تصفية الاستعمار في قارة افريقيا . قد زادت بصورة كبيرة

ولو انه مازالت هناك مشاكل صعبة . وبالرغم من الجهود الكبيرة من قبل بعض الاطراف ، فان الجمود في روديسيا الجنوبية لا يزال قائما . ولكننا مع ذلك نأمل في انه سوف يتم تحقيق تقدم مبكر نحو عقد مؤتمر تأسيسي من اجل تحقيق الانتقال الى حكم الاغلبية على اساس التفاوض . ان الموقف الحالي لا يمكن قبوله ، وبشكل خطرا كبيرا ، كما ان حكومة روديسيا الجنوبية يجب ان تدرك الطابع الملح للمفاوضات على هذا الاساس .

ومن خلال اشتراكنا في عمل مجلس ناميبيا ، فاننا كنا نسعى بشكل مباشر كي نلعب دورنا في محاولة تحقيق الاستقلال التام والكامل لناميبيا ، وللاسف فان التحركات الاخيرة التي قامت بها افريقيا الجنوبية ، فيما يتعلق بمستقبل ناميبيا ، لا تتفق مع متطلبات الامم المتحدة . ان حكومة استراليا اختارت يوم ناميبيا وهو يوم ٢٦ آب/اغسطس ، لكي تعرب لحكومة افريقيا الجنوبية عن قلقها الشديد تجاه عدم كفاية اعمال وسياسات هذه الحكومة ، كما اكدنا على الحاجة الملحة للموافقة على قرارات الامم المتحدة واحترامها ، وقلنا ان المنظمة يجب ان تشارك في اية عملية تتمثل في التشاور مع شعب ناميبيا ، اذا اريد لهذا ان يحقق القبول الدولي . كما اكدنا ايضا على ان ناميبيا يجب ان تتحرك نحو الاستقلال كدولة موحدة ، وان قادة البلاد الاصليين يجب ان يشاركوا في هذه العملية ، وسوف نواصل الضغط على افريقيا الجنوبية بشأن هذا الموضوع ، كلما كان ذلك ضروريا .

لقد مر الان خمسة عشر عاما منذ الدورة الخامسة عشرة التي وافقت فيها الجمعية العامة على قرارين بشأن تصفية الاستعمار والاقليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، وهما القراران ١٥١٤ (د - ١٥) ، ١٥٤١ (د - ١٥) . والقرار الاول كان يمثل اعلانا بشأن منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، اما القرار الثاني فقد اكد المبادئ التي يجب ان تسترشد بها الدول الاعضاء في تحديد ما اذا كانت هناك التزامات ام لا لتحويل ونقل المعلومات طبقا للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق . ان المشاكل الكبرى التي تواجه هذه المنظمة في مجال الاستعمار كانت ، ولا تزال ، في قارة افريقيا ، ومع ذلك ، فاننا نشعر بالرضا لان الامم المتحدة في السنوات الاخيرة كانت تكبرس مزيدا من الاهتمام للمشكلات الاستعمارية خارج افريقيا ، وخاصة لمشكلات الاقاليم الصغيرة .

فلا يزال هناك عدد كبير من المستعمرات الصغيرة معظمها جزر ، او مجموعات جزر تواجه مشكلات حادة جدا ، ولا تتمتع بالكثير من الموارد الطبيعية لحل هذه المشاكل . وهناك مجال لمزيد من

المجهودات ، ومزيد من التطبيق لما اكتسبته الامم المتحدة خلال الثلاثين عاما الماضية . ان الهدف يجب الا يتمثل فقط في تحقيق الاستقلال ، بل ايضا في توفير الظروف الاقتصادية الضرورية للتمتع بالحرية السياسية . يجب علينا ان نأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل اقليم ورغبات شعبه لقد شعرت استراليا دائما بارتباطها الكبير بلجنة الاربعة والعشرين ، ونحن نحترم خبرة ونزاهة اعضاءها الاخرين ، وان تعاوننا الوثيق مع هذه اللجنة ينعكس في الاهمية التي نعلقها على التوصيات بشأن اقليم حزر كوكس .

والان اود ان احدد بايجاز آراء استراليا في بعض المسائل السياسية الاساسية ، وسوف ابدأ بالطبع بمسألة الشرق الاوسط . ان استراليا كانت ترى دائما ان بقاء دولة اسرائيل يجب ان يقبل ، وان اسرائيل يجب ان تحصل على تأكيدات بشأن امنها . وبالمثل فان اهتمامات الدول العربية من اجل امنها ، وسلامة اراضيها يجب ان تحترم ايضا . اننا نؤمن بانه طبقا لمبادئ تقرير المصير فان شعب فلسطين له الحق في انشاء دولة خاصة به ، بجانب اسرائيل ، اذا ما كان شعب فلسطين يرغب في ذلك . اننا نؤمن ان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين قد حصلت على اعتراف واسع ، وقبلت حاليا كأحد السبل الاساسية لتحقيق التسوية السلمية في الشرق الاوسط .

ان استراليا ترحب بعقد اتفاقية فصل القوات الجديدة بين مصر واسرائيل ، ونرى ان هذه الاتفاقية تشمل خطوة جديدة نحو السلام ، ونأمل ان تؤدي الى التقدم في تلك المجالات ، من أجل تحقيق تسوية عادلة وكاملة وسلمية . كما نشيد بمساهمة الأمم المتحدة ، وخاصة من خلال مجلس الأمن ، ومن خلال قوات حفظ السلام المرابطة في المنطقة .

بالنسبة لقبرص ، فاننا نشكر ونشيد بالأمين العام للطريقة المخلصة التي نفذ بها مهمته المتعلقة بالمساعي الحميدة بين الاطراف المعنية في قبرص . كما نرى أن دور المجتمع الدولي يتمثل أساسا في تشجيع عقد المحادثات بين الطائفتين ، بشكل ناجح وتجنب أي عمل قد يؤدي إلى الاضرار بهذه المحادثات ، والمساعدة في تخفيف المصاعب التي يواجهها المشردون نتيجة للاحداث العنيفة التي وقعت العام الماضي . وخلال العام الحالي فان استراليا قد استمرت في مجهوداتها من أجل مساعدة المشردين في قبرص ، كما احتفظنا بوضع كتيبة من الشرطة ، مع قوات الأمم المتحدة .

وفي الهند الصينية ، فان الحكومة الاسترالية رحبت بنهاية الصراع اللويل في هذا الجزء من العالم ، والذي أدى الى معاناة كبيرة لشعوب دول هذه المنطقة . والان وقد انتهت الحرب ، فاننا على ثقة من أن دول جنوب شرقي آسيا سوف تعمل على تطوير العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والثقة . واذا قبلت كافة الدول في المنطقة ، وكذلك الدول العظمى ، بأن لكل دولة الحق في تقرير مصيرها دون تدخل خارجي ، فانه - في هذه الحالة فقط - سوف تكون هناك فرص حقيقية من أجل التعاون السلمي الدائم والصداقة في هذه المنطقة .

ونحن نأسف لأن فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية غير ممثلتين في الجمعية العامة الان ، ومع ذلك فاننا نأمل ان يتغير هذا الموقف . ان هذه المنظمة تقترب حاليا من تحقيق مبدأ عالمية العضوية ، كما أن قبول فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية ، سوف يمثل خطوة جديدة نحو هذا الهدف .

اما بالنسبة لمشكلة كوريا ، ففي تموز/يوليه من هذا العام قمت بزيارات لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وللجمهورية الكورية . وقد وجدت ترحيبا كبيرا في كلا البلدين . ففي كل من جزئي كوريا يشترك الشعب في تقاليد وقيم عظيمة ، لكن الهوية بينهما قد اتسعت خلال الثلاثة عقود الماضية . ونحن نرغب في أن نجد علاقات طيبة بين الدولتين ، ولكن أية معالجة واقعية لمستقبل كوريا ، يجب ان تنبع من الاعتراف بوجود كيانيين أو شخصيتين منفصلتين في كوريا ، وان لكل منهما حكومته الشرعية التي تمارس اشرافها الفعال عليه .

وفي رأينا ، فان الحكومتين تتمتعان بالسيادة على قدم المساواة ، وعليه فان عليهما أن يوحداهما من أجل تقرير مستقبل شبه الجزيرة ، والا فان على كلا الحكومتين أن تعمل على اساس الاحترام الكامل لحقوق السيادة التي تتمتع بها الاخرى . ولا بد من الاتفاق على السلام ، لكنه يجب أن يكون سلاما دائما يقوم على الحقائق القائمة في شبه الجزيرة . لقد تمت صيانة السلام طبقا لاتفاقية الهدنة خلال السنوات الاثنتين والعشرين الماضية ، ونحن نرحب بأى تقدم من أجل تخفيف حدة التوتر ، ومن أجل تحقيق السلام وسوف نشعر بالقلق الشديد اذا كانت فرص السلام ستسوف تصاب بالنكسة ، نتيجة لالغاء الاداة التي أثبتت فائدتها دون اخلال غيرها مكانها ، لا تقل عنها فاعلية .

وحين زرت بيونج يانج ، وسيول أوضحت ان استراليا سوف تؤيد أيا من الحكومتين اذا ارادت ان تنضم الى الامم المتحدة .
والان أود أن أتحدث عن التسوية السلمية للمنازعات . ففي مقدمة تقرير الامين العام عن عمل المنظمة هذا العام ، فان الامين العام قدم بعض الملاحظات الملائمة حول تطوير دور الأمم المتحدة في وظيفتها الاساسية المتعلقة بصيانة السلم والامن . وبالمثل فان استراليا ، في الدورة السابقة للجمعية العامة ، قد اقترحت ، تحت بند تدعيم دور الامم المتحدة ، اعادة بحث الامكانيات الكامنة في الميثاق من أجل التسوية السلمية للمنازعات الدولية . لقد كنا نستهدف تدعيم تطبيق الميثاق ، ولفت انتباه الاعضاء الى مختلف الاجراءات المرنة المتاحة لهم في المنظمة من أجل تسوية المنازعات على نحو سلمي ، وبعض هذه الاجراءات يحتاج الى مزيد من الانتباه أكثر مما تم في السنوات الاخيرة . وطبقا للقرار الذي تمت الموافقة عليه ، في الدورة الماضية ، فان الجمعية العامة سوف تناقش هذا العام التقرير الذي أعده الامين العام ، وتأمل استراليا في أن هذا التقرير سوف يؤدي الى مناقشة مفيدة يدرك خلالها الاعضاء امكانيات الجهاز المتاح امامهم من أجل تسوية المنازعات .

وأود أن أذكر أيضا مبادرة أخرى اتخذها وفد بلادي خلال الدورة الاخيرة للجمعية العامة فيما يتعلق باللجوء الدبلوماسي . لقد جرت مناقشة مفيدة في اللجنة السادسة ، وسوف تواصل هذه المناقشة في الدورة الحالية ، ومن الواضح من مناقشة العام الماضي انه سوف يكون من الصعب الوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع ، ولكن الهدف النهائي هدف هام ، ويجب أن نحاول جميعا أن نحققه .

والان سوف أنتقل الى مسألة قانون البحار ، وهي تعد مسألة هامة تعالجها الامم المتحدة . ان مشكلة قانون البحار لا تؤثر فقط على المسائل السياسية والاستراتيجية الهائلة للدول ، بل أيضا على مستقبل الدول الاقتصادى ، سواء أكانت دولاً ساحلية أم غير ساحلية . ان القواعد الجديدة للقانون الدولي التي تناقش حاليا لا تضم فقط المسائل الاساسية الخاصة بالسيادة وحرية الملاحة التقليدية ، بل أيضا مسائل استغلال الموارد الطبيعية في المجال الذي يغطي ثلثي سطح الارض . ان هذا القانون الجديد يجب أن يحقق التراث المشترك للانسانية .

ان الدورة السادسة لمؤتمر قانون البحار ، والتي عقدت في جنيف في الربيع الماضي ، أدت الى نص تفاوضي موحد بفضل مبادرة رئيس المؤتمر وعمل رؤساء اللجان الثلاث .

وقد درست استراليا هذا النص ، وبدأت المناقشات مع الحكومات الاخرى . ونأمل أن تنجح الدورة القادمة في نيويورك في اذار/مارس من عام ١٩٧٦ في الاتفاق على نص يمكن أن يصبـح " اتفاقية غاراغاس " بعد قبوله من جانب الحكومات . وعلى أية حال ، يجب علينا أن نركز على ضرورة التفاوض من أجل ابرام هذه الاتفاقية في وقت مبكر . وكما قال الامين العام فان هذا الاتفاق لا يمكن ان يتم الحصول عليه من خلال الاتفاقيات الاقليمية أو الثنائية ، ان يجب التوصل الى اتفاقية عالمية . وفيما يتعلق بحقوق الانسان ، فان هذه المنظمة ، خلال الثلاثين سنة الماضية ، قد حاولت ان تحدد الادوات والمبادئ الخاصة بحقوق الانسان ، والواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي . ولسوء الحظ فقد كانت هناك انتهاكات كثيرة لحقوق الانسان ، وعلينا أن نواصل هذا العمل مهما كان صعبا ، لان البديل يتمثل في فشل احترام المبادئ الواردة في الميثاق ، والتي نرتبط بها جميعا .

ان حكومة استراليا تعلق أهمية كبرى على السنة الدولية للمرأة ، كمثال للحاجة الى التفسير والتحسين . ان مجال الأنشطة في هذه السنة ، مجال واسع يستهدف تحسين وضع ودور المرأة في عملية التنمية وكافة نواحي الحياة . وهذا أمر مشروع ، ان المرأة تشكل نصف سكان العالم ، وكانت هناك بعض أساليب التمييز ضد المرأة . ولذلك فان النساء في كل أنحاء العالم يجب أن يحصلن على الحرية والمساواة .

ويأجيز أود أن أقول أن الميثاق قد أشار - بغض النظر عن نواحي النقص - الى أنه أداة أساسية صالحة لتحقيق مبادئ الأمم المتحدة ، ولكن مهمة تطبيق مبادئ الميثاق مهمة كبيرة ، وإذا لم نبذل أية مجهودات في هذا الاتجاه ، فلن تنجح الأمم المتحدة . وان حكومتي على اقتناع أكيد بأن هذه المنظمة يجب أن تنجح ؛ ونحو هذا الهدف فاننا نعيد تأكيد العهد الذي قطعناه على أنفسنا في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ . لا يجب أن نخذل الشعوب التي نمثلها والتي كتب الميثاق باسمها .

السيد رومور (ايطاليا) (الكلمة بالاطالية) : في بداية خطابي ، أود أن أتقدم اليكم بتهاني الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني اذ أعرف البلد الذي تمثلونه ، ذلك البلد الغني بالتقاليد المدنية والديموقراطية ، وما تتحلون به من صفات ممتازة ، كل ذلك يجعلنا نجد فيكم رئيسا لنا سوف يقودنا في مداولاتنا ، وليسمح لسي ، باعتباري رئيسا للدورة الحالية لمجلس المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، أن أعبر عن شعورنا بالارتياح ، ان نرى مثالا لأحد بلاد المجموعة يرأس أعمال دورة الأمم المتحدة الثلاثين ، وأمامكم ياسيدي الرئيس أجد مرة أخرى تعهد الدول التسع بالعمل على تنمية علاقاتها مع منظمة الأمم المتحدة . وأود أيضا أن أقدم للسيد الأمين العام ، كورت فالدهايم ، مدى ما نقدره لجهوده الممتازة والرائعة التي يبذلها من أجل نصرة المثل العليا للأمم المتحدة ، كما قال ذلك بنفسه ، في تقريره أمام الجمعية العامة :

" أنه في عالم اليوم لا يمكن لأي حل رشيد أن يقوم محل تقاليد منظمة الأمم -

المتحدة " . (A/1001/Add.1,P.20)

وانني أود أن أقول له ذلك أمام هذه الدورة العادية . كما سبق أن قلته ، أمام الدورة

الاستثنائية السابعة باسم وزراء خارجية الدول التسع في المجموعة الأوروبية .

وفي يوم ١٧ تموز/ يوليو الماضي ، وفي نهاية اجتماع المجلس الأوروبي ، فان رؤساء الدول والحكومات للدول التسع في المجموعة الأوروبية قد أصدروا بيانا حول الأمم المتحدة ، قدم يعد ذلك ، الى الأمين العام ، ثم وزع على الدول الأعضاء . وفي هذا البيان عبرت الدول التسع عن السـرأى

المشترك القائل : بأن الأمم المتحدة عليها أن تلعب دورها الذي ينبغي أن تسهم به في حل المشكلات العالمية .

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة ، فإن دول المجموعة الأوروبية قد عبرت عن اقتناعها بأن هذه المنظمة ، ازاء الخلافات التي تقسم العالم ، لازالت تمثل الأداة الفعالة للقاءات ، والمفاوضات ، والتعاون ، والحلول الفعالة . ذلك لأن التكافل بين الشعوب والدول يزيد من المشكلات التي تحتاج الى حل على المستوى العالمي . وبالتالي فإن دول المجموعة الأوروبية تزعم القيام بدور فعال من أجل زيادة فاعلية الأمم المتحدة ، التي تكرر لها مجموعة الدول التسع ثقتها مرة أخرى . واني أعتقد أنه من المسلم به ، أنه خلال الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة - التي انتهت مؤخرا - فإن دول المجموعة الأوروبية قد قدمت الدليل على رغبتها في أن تقدم اسهاما ايجابيا من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وأكثر توازنا . واننا نصرب عن اغتباطنا للنتائج الموفقة التي أسفرت عنها الدورة السابعة الاستثنائية .

واننا نزمع - باعتبارنا مجموعة اقتصادية - الاشتراك في الدورات والاجتماعات التي سوف تتبع ذلك داخل منظمة الأمم المتحدة ، وفي اطار الحوار والتوفيق ، وفي اطار العالمية أيضا ، وتطبيق مبادئ الميثاق ، واحترام حقوق الدول الأعضاء .

وفيما يتعلق بالمشكلات التي تواجهها الأمم المتحدة ، فإن الدول الأعضاء تعمل فـيـي المقام الأول من أجل صيانة السلام ، ومن أجل التسوية السلمية للخلافات والنزاعات . واني أسرد لذلك ، مثالا للتأييد الفعال الذي تقدمه دول المجموعة ، الى العمل المكثف الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة ، من أجل حل أزمة قبرص التي تتورط فيها ثلاث دول من المجموعة - بمقتضى التفويض الذي صدر له بالقرار ٣٢١٢ (د-٢٩) ، وكذلك بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٣٦٧ (١٩٧٥) ، والذي لعبت المجموعة الأوروبية فيه دورا كبيرا .

وبالمثل فإن مجموعة الدول التسع ، فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، تؤكد من جديد ، على ضرورة تكثيف الجهود من أجل اقرار سلام عادل ودائم ، تطبيقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن ، ووفقا للمبادئ التي صدرت في اعلان ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ الصادر عن مجموعة الدول التسع .

ان مفهوم العدالة والدفاع عن حقوق الانسان ، كما ورد في بيان الدول التسع ، هــو الذى يطلي التزام الدول التسع ويجعلها تسهم من أجل وضع نهاية لممارسات الفصل العنصرى ولكافة أشكال التفرقة العنصرية ، والسياسية ، والدينية .

ان مبادئ استقلال الشعوب وسيادتها تعد من المبادئ الأساسية التي تستلهم منها مجموعة الدول التسع ، والتي تعمل في ظلها ، من أجل حل مشكلة تصفية الاستعمار ، واستقلال الشعوب . وان هذا الاسهام قد ساعد على انضمام الأعضاء الجدد للأمم المتحدة ، مشـل جمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية موزامبيق ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب ، التي نرحب بها جميعا بيننا هنا بمناسبة حصولها على الاستقلال ، وقبلها في الأمم المتحدة ، ونجدد لها جميعا تأكيدنا لالتزام بحقوق شعب ناميبيا وروديسيا الجنوبية .

ان مجموعة الدول التسع قد عملت في تعاون وثيق مع القوى الأخرى في مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي ، لاسيما مع الولايات المتحدة ، وكندا ، وتعرب المجموعة عن اغتباطها بأن هذا المؤتمر الخاص بالتعاون والأمن الأوروبي قد توصل الى وضع مبادئ السلوك من أجل تعزيز الأمن ، وتنمية التعاون ، والمبادلات ، والاتصالات بين كافة الشعوب الأوروبية . وان الدول التسع مقتنعة بأن تنفيذ قرارات المؤتمر سوف يسهم في عملية الانفراج ، ليس فقط في دول أوروبا ، ولكن في جميع أنحاء العالم .

وفي البيان الخاص بالأمم المتحدة ، فان الدول التسع ، قد أيدت احراز تقدم ملموس من أجل اقامة علاقات أكثر توازنا على المستوى الاقتصادي الدولي . وكذلك في اطار التعاون الاقليمي يجرى الحوار العربي الأوروبي الذي يرمي الى اعادة بناء العلاقات بين بلدان المجموعة الأوروبية وبين بلدان المجموعة العربية في اطار من التعاون ، وان هذا الحوار قد بدأ لحسن الحظ بلقاءات بين الوفود من المجموعتين في القاهرة وروما . ان الدول التسع تريد الابقاء على حوار بناء ، وأن تطوّر اتصالاتها مع الدول الاعضاء الأخرى في الأمم المتحدة ، في روح من التفاهم المتبادل ، من أجل التقريب بين مواقفها المختلفة . وان البيان الذي قدمته باسم الدول التسع ، يوضح الأعمال والمبادرات التي قامت بها مجموعة الدول التسع من أجل بلوغ الأهداف التي تسعى اليها أيضا الأمم المتحدة . وهذا الجزء من خطابي ، يمكن أن يعتبر اسهاما من جانب مجموعة الدول التسع كردود محدودة للتحديات والمسؤوليات التي نواجهها في وقتنا الحاضر في مناسبة الذكرى الثلاثين للجمعية العامة التي نحتفل بها هذا العام .

وبعد أن حددت الاطار العام باسم مجموعة الدول التسع ، فانني الآن سوف أوصل بياني باعتباري وزيرا لخارجية ايطاليا .

اننا نعيش جميعا في الآونة الراهنة فترة تتسم بتغيرات كبيرة . ان العالم يتغير ، وتتغير معه كذلك الحقائق الدولية . ان ايطاليا تعتبر أن هذا تطور ايجابي ، وترى أيضا أن قيام كيانات أوسع يعتبر كذلك ، تطورا سنيما وصحيا .

ذلك أننا نواجه مرحلة من الديناميكية المكثفة ، ونرى أنه من الضروري أن نؤكد على أن مسألة السلام ترتبط ارتباطا تاما بقيام هياكل متوازنة ومستقرة . ان هذا المفهوم ، مفهوم الاستقرار ، لا ينبغي أن يكون مرتبطا بمفهوم جامد للنظام الدولي ، ولكن ينبغي أن نتصوره في اطار تطور مستمر يتمشى مع المتغيرات الدولية .

ومن ناحية أخرى ، فان زيادة الصراعات على المسرح الدولي تترجم في تعدد متزايد لديناميكية مجتمع الدول ، وان عملية تصفية الاستعمار قد حررت قوى جديدة ، وهي تطالب الآن بمجال عمل من أجل تعويض التأخير الذي أصابها في مجال التنمية ومن أجل تحقيق مستقبل

أفضل ، وعلى أية حال ، فان الاتجاه في هذا الصدد قد بدأ ، وان هذه الدول بدأت تحتل المكانة اللائقة بها في مجتمع الدول .

ان التعدد في الأنظمة التي يعيشها العالم قد يوجد شيئا من التفكك داخل المجتمع الدولي . ولكن على المجتمع الدولي أن يواجه هذه الحقيقة بما تقتضيه من حلول سديدة . وكل هذا يجعلنا جميعا نأمل في أن تتحقق الأهداف التي يسعى اليها المجتمع الدولي .

ان ايطاليا تثق في امكانية تحقيق ذلك ، ايمانا منها بأن الدوافع العميقة لتكافل الشعوب سوف تنتمي بالانتصار في نهاية المطاف . ان نفس هذه البواعث التي دعت مختلف الدول الى وضع استراتيجية تقوم على أساس من الاتفاق ، والتطابق مع المبادئ العالمية والمساواة التي تشكل الأسس التاريخية والقانونية للأمم المتحدة .

ان ايطاليا توجد في ملتقى قارات ثلاثة ، في منطقة جغرافية سياسية حساسة ، حيث التعايش المثمر بين الثقافات والحضارات ذات الاصول المختلفة تقترب أيضا بعوامل مواجهة ، وحيث التيارات الديناميكية للأنظمة الدولية تولد توترات كثيرة . وان هذا الموقف الجغرافي السياسي يفرض على ايطاليا استراتيجية دبلوماسية وسياسية محددة .

وتمشيا مع هذا المفهوم وهذه الغايات ، فان ايطاليا قد وجدت ، في صداقة الولايات المتحدة الأمريكية وفي الحلف الأطلسي من ناحية ، وفي ارتباطها بالوحدة الأوروبية من ناحية أخرى ، وجدت أرضا صلبة أقامت عليها مساهمتها في التطور السلمي والحضارى للعلاقات الدولية، وبصفة خاصة بالنسبة للمناطق التي تهتم بها ايطاليا اهتماما مباشرا وطبيعيا .

ان هذه السياسات تتماشى مع الأهداف العليا لمنظمة الأمم المتحدة ، التي مكّنت بلادى من أن تسهم ليس فحسب في استقرار أوروبا من خلال انجاز ظروف الأمن التي تعتبر ضرورية للجميع، بل ومكّنتها كذلك من الاشتراك في عملية الوفاق الذى يسود العالم الآن ، والذى ينبغي أن نعمل من أجله .

ان ارتباطنا بالوحدة الأوروبية لا يعني فقط نمونا للتنمية المشتركة ، بل يعني أيضا اقترابا من التعاون مع الدول الأخرى ، وهكذا في اطار المجموعة الأوروبية ، فان ايطاليا كغيرها من أعضاء المجموعة استطاعت أن توجد صيفا من التعاون المتعدد الأطراف مع الدول الجديدة ، وأن تحاول أن تبذل جهودا كثيرة ومكثفة أيضا في مجال العلاقات الثنائية .

ومن أجل توفير ظروف السلام العالمي ، فإنه لا يكفي فحسب تسوية النزاعات الموجودة ، ولكن لا بد أيضا من العمل على القضاء تدريجيا على عوامل عدم التوازن التي تشكل القلق وعدم الاستقرار بالنسبة لحياة المجتمع الدولي .

وفي هذا التطور ، فإن العنصر السياسي والاجتماعي ، يشكل عنصرا لا يتجزأ من هذا التطور . ذلك ان أى استقرار عالمي قد يكون هشاً ومهتزاً ان لم يكن قائماً على حرية الانسان وعلى كرامته .

وعلى هذا فأنني يحدوني الأمل في أن تسير هذه الدورة للجمعية العامة جو من التعاون ، وأنها سوف تحل المشكلات في اطار الميثاق ، وسوف تسعى ليجاد حلول لكافة المشكلات في اطار من العدالة والتكافؤ ، وذلك في المجالات السياسية والاجتماعية ، والعلاقات بين الدول . لقد أشرت في البيان الذى أدليت به باسم مجموعة الدول التسع ، الى بعض المشكلات ، وأود أن أقول مرة أخرى أن ايطاليا تعرب عن قلقها البالغ بالنسبة للموقف في منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط .

ان مشكلة قبرص تشكل قلقا كبيرا بالنسبة لنا ، ذلك لأنها تهدد امكانيات التعاون والتوازن بين شعوب البحر المتوسط ، ولا نستطيع أن ننسى أن البلدان الثلاثة الأطراف في هذا النزاع ، تربطها بايطاليا علاقات تعاون وصداقة .

لقد بذلنا أقصى جهودنا مباشرة ، سواء كعضو في مجلس الأمن أو في المجموعة الأوروبية ليجاد جو بين الأطراف الثلاثة ، أكثر ملائمة للوصول الى حل عادل ودائم للمشكلة .

هذا ، وقد علمنا - مع عميق الأسف - بارحاء المباحثات بين الطائفتين في نيويورك .
 وانه ليحدونا الأمل ، تحت رعاية الأمين العام ، السيد كورت فالدهايم ، أن تستأنف هــ هذه
 المباحثات في أقرب وقت ممكن ، وألا تفسد أية مبادرة من أحد الأطراف ، تقدم هذه المباحثات ،
 التي تهدف الى ايجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، فقد رحبنا بمعقد الاتفاقية الجزئية الثانية بين مصر واسرائيل
 في ٤ ايلول / سبتمبر في جنيف . ونحن نعتبر أن هذه الخطوة تمثل خطوة أخرى نحو البرهنة على
 الموقف البناء لمصر واسرائيل وسوريا ، بعد كانون الثاني / يناير وأيار / مايو سنة ١٩٧٤ ، حين تمّ
 التوصل الى الاتفاقيتين الأوليّين لفصل القوات . ومع ذلك فنحن كنا ولا زلنا نعتقد أن هــ هذه
 الاتفاقيات لا يجب أن تعني وقف البحث والنشط والفعال نحو حل شامل للمشكلة .

ويجب الاشارة بالمجهودات التي تتسم بالمسؤولية والتصميم التي قام بها وزير خارجية
 الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي خلق جوا للتفاوض ، وأسهم مساهمة فعّالة للبحث عن صيغ
 جعلت في الامكان التوصل الى عقد اتفاق .

ويجب الاشارة أيضا بالرئيس السادات للحكمة وبعد النظر السياسيين اللذين أظهرهما
 في وضع أسس التقدم نحو حل شامل سلمي لصالح كافة الدول في المنطقة .
 ويجب أن نعترف في النهاية بأن الحكومة الاسرائيلية على استعداد الآن ، للسمي الى
 تحقيق سلامة أراضيها وأمنها بالطرق السياسية والاتفاقات الدولية . وهذا في رأينا أمر جوهري
 لتسوية النزاع الذي عانت منه شعوب المنطقة لفترة طويلة .

وبالطبع ، فمن الصعب جدا تقييم الأهداف المتوسطة الأجل ، والبعيدة الأجل لاتفاقية
 ٤ ايلول / سبتمبر . فهذه الأهداف تعتمد ، في رأينا ، على اشتراك كافة الأطراف الرئيسية في
 عملية التسوية السلمية ، وعناصرها الأساسية ، كما ذكرنا دائما ، هي :

أولا - انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ؛

ثانيا - الاعتراف بالحقوق القومية لشعب فلسطين ، الذي لا يمكن حرمانه من وطنه ؛

ثالثا - احترام استقلال كافة دول المنطقة وسيادتها الإقليمية وطبيعي بما في ذلك

اسرائيل .

ان موقف ايطاليا يمكن تلخيصه في المبدأين المرتبطين وهما ، " الأمن للدول ، والعدالة للشعوب " ، هذا الموقف يدفع بنا الى اداة كافة أعمال العنف بشدة ، مهما كان مصدرها ، مع تأكيد الحاجة المطلقة الى الحفاظ على السيادة السياسية والاقليمية للبنان . ان كافة أعمال العنف تؤدي الى تصاعد لا معنى له ، يتعارض مع طريق السلام .

هناك منطقة أخرى كانت منذ عدة سنوات مسرحا للحرب ، وهي جنوب شرق آسيا ، وبالرغم من أن النزاع المسلح انتهى في فيتنام وكامبوديا ، فلا زال هناك العديد من المشكلات التي ترتبط باعادة الانشاء والتعمير .

ان حكومة ايطاليا اقامت منذ وقت طويل علاقات دبلوماسية مع جمهورية فيتنام الشمالية الشعبية ، واعترفت الآن بحكومتها جمهورية فيتنام الجنوبية ، وكامبوديا الجديدتين ، وتنتظر الآن تطورات المبادرة التي اتخذت من أجل فتح التمثيل الدبلوماسي في عواصم هذه الدول . وتمشيا مع زيادة اهتمام دول المجموعة في الاستقرار السياسي ، والاقتصادى ، لجنوب شرق آسيا ، فان ايطاليا سوف تؤيد كافة المبادرات من أجل تطوير المنطقة التي كانت تسمى دائما الى تحقيق التقدم فيها خلال مناخ من السلام .

ان العنصر الأساسي للسلام ، هو التخفيف العام للتوترات ومساهمة حاسمة نحو هذا الهدف سوف تتم خلال اتفاقيات تخفيض الأسلحة ، ونزع السلاح ، على المستويين العام والاقليمي ، مع صيانة التوازن الضروري .

ان المجتمع الدولي يجب أن يتحرر من تهديد الفناء نتيجة للترسانات العسكرية القائمة ، لذلك علينا أن نجد مجهوداتنا في ميدان نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووى . وفي هذا الجهد ، فان دور الدول الذرية الكبرى ، دور واضح ، وتعتبر ايطاليا أن اتفاقيات "سولت" الأولى والتعهدات التالية في فلاديقوستك ، تمثل خطوات هامة نحو احتواء التسليح النووى . ولكن يجب أن يستتبع ذلك تقدم آخر في تخفيض الترسانات النووية القائمة ، كما هو وارد فى المادة ٦ من اتفاقية حظر نشر الأسلحة النووية .

ان هذه المعاهدة التي صدقت عليها ايطاليا في أيار/مايو الماضي ، وأربعة دول أخرى من الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الذرية للدول الأوروبية ، تعد أداة جوهرية في الكفاح

هدد الانتشار النووي ، سواء كان رأسيا أو أفقيا ، ومن مصلحة الجميع أن تعزز وتدعم هــ المهاددة . لذلك من المهم أن تقبل هذه المعاهدة بصورة عالمية ، مما يساعد على تحقيق أهدافها . ان المؤتمر الأخير ، لاعادة النظر في المعاهدة ، قد أظهر رغبة العالم في بذل الكثير من الجهد في حقل نزع السلاح النووي ، والتعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وفي المجالات الأخرى غير مجال انتشار الأسلحة . يجب علينا أن نحدد بوضوح اذا أردنا تعزيز وتدعيم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهو أمر ضروري لنجاح الكفاح ضد الانتشار النووي - لا يمكن لنا أن نصيب هذه التطلعات بخيبة الأمل ، فالدول غير النووية التي انضمت الى المعاهدة ، يجب أن تحصل على تأكيدات بأن هذه المعاهدة سوف توفر الأساس الضروري ، والسبيل الفعال من أجل الحصول على المنافع التقنية والاقتصادية للتعاون في المجال النووي ، كما هو وارد في المعاهدة .

وفي الدورتين الأخيرتين لمؤتمر لجنة نزع السلاح ، لم يتم أى تقدم جوهري ، ومـ الضروري أن تحاول الارادة السياسية لكافة الحكومات المشتركة في اللجنة ، الوصول الى اتفاقيات مقبولة على نحو شامل في جنيف ، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، ووقف التجارب النووية على نحو كامل . وبدون تقدم كبير في هذه المجالات ، فان هدف نزع السلاح الكامل والشامل تحت رقابة دولية فعالة ، سوف يصعب التوصل اليه .

ان المفاوضات ، من أجل تخفيض متبادل ومتوازن للقوات في وسط أوروبا ، تتم حاليا في اطار اقليمي ، ومع ذلك فهناك علاقة للقوات تؤكد التوازن السياسي والاستراتيجي الهام في العالم . ان الموقف الخاص ، الذي من أجله شاركت ايطاليا في هذه المفاوضات ، والذي يختص بمعدل القوات الموجودة في وسط أوروبا ، لم يمنعنا ولن يمنعنا من أن نقوم بمشاركتها الخاصة في هذا المجال . والهدف الذي نسعى اليه خلال هذه المفاوضات ، هو التوصل الى تخفيض متبادل ومتوازن للقوات ، والوصول الى اتفاقات لتخفيض القوات العسكرية الى أقل معدل ممكن ، دون خلق ظروف تضر بالوحدة السياسية لأوروبا الغربية .

ان نزع السلاح هو أحد الاجزاء الاساسية لعملية الوفاق الدولي ، ولكن التقدم البطيء في الحوار حول مسألة نزع السلاح لا يجب أن يجعلنا ننسى أن عملية الوفاق ، امامها مطالب وضغوط أكبر .

وفي اطار الوفاق فان ايطاليا قدمت مساهمة هامة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . لقد أكدت على أهمية أثر الوفاق على العلاقات بين الدول الغربية وبين الدول الأوروبية الشرقية ، ففي بياني الذي ألقيته نيابة عن مجموعة الدول التسع .

ان وجود الامين العام ، السيد فالدهايم ، في هلسنكي كان رمزا بأن الاهداف الواردة في الاعلان الختامي للمؤتمر ، انما هي اهداف تتفق مع اهداف الامم المتحدة .

كما أن الاعلان بشأن البحر المتوسط ، الذي وافق عليه المؤتمر ، يوسع من مفهوم التعاون والامن ، ويؤكد ان هذه المشكلات لا يمكن أن تكون قائمة فقط داخل اطار اقليمي محدد .

ان مؤتمر هلسنكي انتهى الى الموافقة على البيان الختامي الذي أقرته ٣٥ دولة ، وهو بيان يؤدي الى تحسين جو الوفاق الدولي في العلاقات الأوروبية ، وفي العلاقات بين الشرق والغرب بوجه عام . ثم ان اثره سوف يعتمد على الطريقة التي سوف ينفذ بها .

ان اختيار المحافل المتعددة الاطراف للحوار لا تستبعد ولكن تؤيد بحث ايطاليا عن فرص للاتفاقيات البناءة على مستوى ثنائي .

ان العلاقات بين ايطاليا وبين الدول المجاورة ، غير المنضمة الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، تشير الى تصميمنا على التقدم من أجل تحقيق التعاون الثنائي . ان هذه العلاقات ، في الحقيقة ممتازة ، ولها ميزات متبادلة ، كما انها أحرزت تقدما هاما . ان حكومة ايطاليا تستهدف استمرار ومواصلة سياستها ، تلك السياسة التي اقامتها مع جيرانها ، والتي تسعى دائما الى تشجيعها .

ان حل مشكلات التنمية والتعاون الاقتصادي ، يمثل عمودا كبيرا ، أو أحد الاعمدة الكبرى التي نسعى الى اقامة العلاقات الدولية على اساسها .

واننا نلاحظ باقتناع ان هذه الدورة للجمعية العامة تفتتح في لحظة نحمل في اذهاننا النتائج الايجابية للدورة السابعة الخاصة التي أشرت اليها في بياني نيابة عن مجموعة الدول التسع .

وعلينا أن نحيد ، وندعم ، من روح الحل الوسط ، والتفاهم المتبادل الذي أدت اليه الدورة السابعة .

لقد قمنا بتحقيق انجاز واضح في هذه الدورة خلال التركيز على المسائل الاساسية لتحقيق مدخل حساس لمشكلات العالم الاقتصادية ، حيث وضحت الحاجة الى التكافل الاقتصادي بين الدول الصناعية والمتقدمة ، المستهلكة والمنتجة الغنية والفقيرة .

ان كل الدول يجب أن تشارك بنشاط في عملية الانتاج العالمي ، وفي توزيع منافع هذا الانتاج .

وكما أشرت في بياني في الدورة السابعة الخاصة ، فان الامم المتحدة في معالجتها لمشكلات التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، قد لفتت انتباه المجتمع الدولي بأكمله الى المسائل التي تمثل أعقد المشكلات كما تمثل تحد كبير ، والتي كان يجب على الانسانية أن تحلها في التاريخ الحديث .

ان حل المشكلات التي أشرت اليها ، يمكن فقط خلال مراعاة المبادئ الاساسية القانونية التي تمثل اساس المجتمع الدولي ، والتي تعد جوهرية لتطوير هذا المجتمع على نحو منتظم . ان احترام هذا الطابع القانوني يؤكد على ضرورة احترام ومراعاة القانون طبقا للوقائع الدولية .

ولذلك فان ايطاليا تؤيد اعادة النظر في نظام الامم المتحدة ، خلال تقنين القوانين الحالية ، فضلا عن احداث تغييرات هيكلية . مثل تلك التي برزت خلال البحث المضني والمعقد عن خطوط لاتفاقيات جديدة تحكم استخدام مصادر اعماق البحر والمحيط .

ان تطور الواقع الدولي يحمل الامم المتحدة بمهام جديدة ، وللقيام بهذه المهام ، فعلى الامم المتحدة أن تحسن من هيكلها .

ومع الاخذ في الاعتبار هذه المتطلبات ، فان حكومة ايطاليا تشارك في المبادرات التي تستهدف ترشيد أنشطة جهاز الامم المتحدة . اننا نعتبر ان المقترحات الواردة من أجل تعديل الميثاق ، هي مقترحات لها ما يبررها .

ومن بين المقترحات التي اقترحتها ايطاليا في هذا المجال ، يجب علي أن أوجه الانتباه الى الاقتراح الخاص بلجنة حقوق الانسان التي يجب أن تعطي صفة الجهاز الاساسي للامم

المتحدة طبقا للمادة السابعة من الميثاق . ان ايطاليا ترى ، ان الامم المتحدة ، يجب أن تقوم بمجهودات حاسمة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان التي تستهدف القضاء على كافة مظاهر التمييز الديني والسياسي والعنصري . ان السلام الذي ترغب فيه ايطاليا ، هو سلام لا يمكن الوصول اليه عن طريق الاكراه ، بل ان السلام الحقيقي هو السلام الذي يتمتع فيه الجميع بالحرية .

ان الهدف الاساسي لكافة الدول ، فيما يتعلق بالمجتمعات القومية ، هو الانسان . كما ان الهدف النهائي للنظام الدولي بالنسبة لمجتمع الشعوب ، هو أيضا الانسان .

ولذلك فان الامم المتحدة عليها التزام الدفاع عن الحريات الاساسية للفرد . لان المجتمع الانساني يجب أن يستهدف الدفاع عن هذا الفرد خلال حماية حقوقه وحرياته الاساسية .

ان ميثاق الامم المتحدة يضع مجموعة من القيم التي تتصل بالواقع الدولي ، وهذا الميثاق قابل للتكيف مع مطالب البشرية .

هذه المطالب التي نتجت عن تفسيرات ايجابية ، كما ان هناك التفسير الناتج عن الرغبة في تحقيق المساواة ، والذي سوف يجعل المشاركة بين كافة الدول عنصرا اساسيا في العلاقات الدولية المستقبلية .

ولذلك فان هذه التطورات في تاريخ الانسانية تدفعنا الى البحث عن سبل التغلب على المنازعات . علينا أن نؤكد على ضرورة منع النزاعات بين الاطراف المتعددة . ان حكومة ايطاليا ترى انه في سعينا لطرق التسوية السلمية لن نقوم بتوزيع مجهوداتنا .

ان حكومة ايطاليا مصممة لذلك على تركيز اسهامها في المجتمع الدولي على أساس التكافل الأساسي بين الدول ، والحاجة الى الاتفاق العام في الرأي ، والاعتراف بأنه مع وجود الخلاف فانه من الحتمي تكامل المصالح ، وكذلك السعي الى حلول مشتركة للمشاكل المشتركة .

ان بلادى ترى ، كما يرى الجميع ، ان الأمم المتحدة هي نقطة هامة نرجع اليها ، وانها ضمير المجتمع العالمي الذى يستهدف خلق مناخ مناسب لاجتماعات الشعوب ، والتنمية على أساس من الاحترام المتبادل ، والمثل العظمي للاستقلال والعدالة والحرية للشعوب والافراد ، بالرغم من المصائب ، والنكسات المؤقتة .

وكأعضاء في الأمم المتحدة ، فان لنا الارادة والقدرة على الاستجابة لمطالب البشرية ، التي لا يجب أن نضيعها . وانني على اقتناع من أننا سوف نستجيب معا لتحدي أزماننا وعصرنا . انه تحد هائل ، ولكنه في متناول كافة الشعوب والأمم ، ويتمثل في التنمية مع العدالة ، والأمن مع العدالة ، والاستقرار مع العدالة ، والسلام مع العدالة .

السيد جروميكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية):

السيد الرئيس ، باسم وفد الاتحاد السوفياتي اهنئكم بمناسبة انتخابكم لمنصب الرئاسة الهام للجمعية العامة للدورة الثلاثين ، وأرجو لكم نجاحا في ممارسة هذه المهام الجسام .

منذ ثلاثين عاما ، تعقد الجمعية العامة دورتها العادية قرب نهاية العام . وكــــل دورة تعد حدثا هاما في الحياة الدولية ، ذلك ان نشاط الأمم المتحدة يتركز حول أهم المشكلات التي تشغل العالم .

وانا ما حارطنا ان نستعيد الى مخيلتنا نشاط هذه المنظمة خلال هذه السنوات كلها ، تبد و صورة واضحة للقلق ، والآمال وتطلعات الانسانية التي تحدوها الرغبة المشتركة و ارادة الشعوب في تأمين السلام ، والتقدم المادي والاجتماعي والروحي .

ولكن هل يستجيب تطور الأحداث الدولية مع هذه الارادة ؟ تلك هي نقطة البدايات التي ينبغي ان تكون أساسا لكل تحليل للأوضاع في العالم . من هذا المنطلق ، فان الاتحاد السوفياتي ينظر الى الموقف الذى يجتمع فيه مثلو الدول في الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

ان السمة الحقيقية لهذا الموقف ، تتمثل في حقيقة ان عطية الوفاق الدولية تأخذ أبعادا متزايدة ، والوفاق نفسه ، يتزايد فحواه بصورة ملموسة ، ويجد ذلك تعبيره في توقيع مجموعة من الاتفاقات بين الدول ، بما في ذلك الاتفاقات السوفياتية الأمريكية المعروفة جيدا ، والتي تعكس ذات أهمية بالغة بالنسبة لقضية السلام والأمن الدوليين .

وبالرغم من أن عوامل مختلفة ، وأحيانا متناقضة مازالت تمارس أثرها على عطية تحسين المناخ السياسي ، فانه يمكن أن نقول بكل تأكيد ، ان هذه السنوات الأخيرة ، قد اتسمت بخطوات جديدة بالنسبة للوصول الى سلام أكثر استقرارا .

ان السياسة الخارجية السلمية للاتحاد السوفياتي ، وهي سياسة اشتراكية ، ترمي بصفة خاصة الى بلوغ هذه الأهداف ، أي تعزيز الأمن الدولي . وان هذه الأهداف قد صاغها لينين العظيم خلال السنوات الأولى من قيام الدولة السوفياتية ، وان بلدنا يستلهمها دائما في مسيرته التاريخية .

وبممارسة هذه السياسة المتجسدة في برنامج السلام ، الذي اقره المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، فان الاتحاد السوفياتي يشارك بصورة فعالة ، وهو في كثير من الحالات ، يدعو الى اجراء تحسينات جذرية في العلاقات الدولية .

وفي الظروف الحالية ، فاننا نعتقد أنه من الممكن ، وان لم يكن سهلا ، القيام باعادة تنظيم هياكل العلاقات بين الدول ، مع استبعاد الحرب بينها ، ومع احترام حقوق كافة الشعوب صغيرها ، وكبيرها ، وحققها في التنمية الحرة المستقلة .

ان السياسة الخارجية الأساسية للاتحاد السوفياتي ستتأكد في قرارات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي الذي سوف يعقد في العام القادم ، وكل اولئك الذين يناضلون من أجل السلام ، والتقدم الاجتماعي للشعوب ، يمكنهم أن يعملوا دائما على تضامننا ، وعلى تأييدنا الفعال .

ومضيا على طريق سياسة السلام ، فان الاتحاد السوفياتي يعمل في الساحة الدولية ، بالتعاون الوثيق مع البلدان الاشتراكية الشقيقة ، واننا فخورون ، بان السياسة الاشتراكية للاتحاد السوفياتي تستجيب لتطلعات كافة الشعوب .

ان العام الحالي ، سيظل في ذاكرة الشعوب رمزا لانعقاد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي . وان الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر ، والتي وقعها في هلسنكي المسؤولون الكبار في ثلاثة وثلاثين بلد أوروبي ، والولايات المتحدة ، وكندا ، تعد من الوثائق العظيمة في تاريخنا المعاصر .

ان شعوب أوروبا كانت تحول كثيرا على المؤتمر ، على أمل أن القارة الأوروبية يمكنها ، في نهاية المطاف ، ان تخرج من الحلقة المفرغة ، التي عاشتها حقبة من تاريخها ، حيث كانت كل فترة مابعد الحرب ، تعد لفترة يمكن أن تؤدي الى الحرب . وان شعوب أوروبا كانت تتوقع أن يؤدي المؤتمر الى اعداد واصدار قرارات هامة ، من أجل صالح أمنها وسلامتها ، وتنسيق تعاونها في مختلف المجالات . وفي كل مكان في أوروبا ، فان الجميع كانوا يتمنون نجاح المؤتمر . ولقد نجح المشاركون في المؤتمر - بفضل جهود جماعية مكثفة - في التوصل الى نتائج هامة ، سجلت بوضوح في الوثيقة النهائية الصادرة عن المؤتمر .

هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي ، ألا وهو اعداد المبادئ التي تطبق على العلاقات بين الدول المشتركة . واذا راعت كل الدول هذه المبادئ ، فان خطر الحرب سوف يستبعد من حياة شعوب أوروبا ، وان جوا من الثقة ، سوف يقوم في القارة ، في اطار التنمية السلمية . وهذا حقيقي أيضا ، بالنسبة لاجراءات الاستقرار والثقة ، التي وافق عليها المؤتمر ، وهي الاجراءات التي ترمي الى التخفيف من حدة الصراعات المسلحة في أوروبا ، والقضاء عليها . وينبغي ان تقوم التدابير التي اتخذها المؤتمر بدور ايجابي ، تلك التي تتعلق بالتعاون في المجال التجاري ، والمشاريع الصناعية الكبرى والعلم والتكنولوجيا ، وحماية البيئة .

ان التدابير الخاصة بالتعاون في مجال الثقافة والاعلام ، والاتصال والتعليم وغيرها من العلوم ، تشكل اسهاما هائلا في تنمية التعاون بين الدول المشتركة في المؤتمر ، وان أهـميتها سوف تظهر بصورة متزايدة كلما تزايد الوفاق وتعمق .

ونود أن نشير بالرضا الى أن نجاح المؤتمر يرجع الى حد كبير الى جهود البلدان الاشتراكية، التي تحاول جاهدة بدأب أن تضع العلاقات الدولية على طريق التعايش السلمي ، وان هذا النجاح أصبح ممكنا أيضا لأن الاقتناع بضرورة التصدي بصورة بناءة لكل مايتعلق بمشكلة أوروبا أصبح يتزايد في البلدان الغربية ، فحل بذلك محل العمل على تفاقم الموقف الذي وصل الى أبعاد خطيرة في الماضي .

ان الترتيبات التي تم التوصل اليها على اثر المؤتمر تقوم على أساس اعتراف كل هـؤلاء المشتركين فيه بحقيقة مطلقة ، وهي أن احترام مبادئ السيادة المطلقة للدول ، وعدم اللجوء الى القوة ، وعدم المساس بالحدود والوحدة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وكذلك المبادئ الأخرى الأساسية ، تشكل كلها قانونا لا يمكن لأحد أن يعتدي عليه .

ماذا تعني بالنسبة لشعوب أوروبا ، وبالنسبة للعالم أجمع ، هذه النتيجة للعمل المشترك الذي قام به خمس وثلاثون دولة ؟

ان الرد قد ورد في تجربة الماضي ، حيث كانت الرغبة في الحصول على أراضي الآخرين . والقوة البشعة التي تحولت الى مبدأ سياسي ، كانت تأخذ شكل الهيمنة السياسية ، وكانت تؤدي الى ظهور الفاشية والعنصرية والعدوان المباشر ، ومآسي الحروب العالمية . ولقد تعهدت خمس وثلاثون دولة في المؤتمر بالاشتراك معا أمام العالم أجمع على أن تقيم علاقاتها على مبادئ السلام وليس سوى السلام فحسب ، وأن تكثف تعاونها في كافة المجالات .

ان حصيلة المؤتمر تمثل توازنا كبيرا لمصالح كافة المشتركين ، وتعكس تدابير يمكن قبولها من الجميع ، وهناك مايدعو أن نعلن أن تجربة المؤتمر ينبغي أن تطبق على أوسع نطاق ممكن بالنسبة لكافة المشكلات المعاصرة .

وخلاصة القول وكما قال ذلك السيد ليونيد بريجنيف في خطابه بهلسنكي :

” ان نتائج المباحثات الطويلة لايمكن أن تؤدي لا الى منتصرين والا الى انتصار ،

(السيد جروميكو ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية)

ولا الى مهزومين ولا الى هزيمة ، ولكن جميع الشعوب هي التي غنمت وكسبت ، وبلاد العالم
الرأسمالي وبلاد العالم الاشتراكي هي التي كسبت ، والصغار والكبار هم الذين يكسبون ،
ان تلك ميزة وكسب للجميع الذين يتمسكون بالسلام والأمن وصيانتهما في عالمنا هذا ”
وتقديرا لنتائج المؤتمر ، فان الاتحاد السوفياتي يرى أن الأمر الجوهري الآن يتمثل في أن
تترجم التدابير التي اتخذت الى أفعال ، وأن ننطلق نحو آفاق جديدة للسلام الدائم . وان الاتحاد
السوفياتي قد عمل وسوف يعمل في هذا الاطار وهذا هو ما يتوقعه من الآخرين .

ولن يكون هناك من ينكر أن سنة ١٩٧٥ سوف تدرج في التاريخ باعتبارها سنة انتصار
قضية بلاد الهند الصينية ضد الاستعمار والعدوان الذي استمر ثلاثين عاما .

ان هذه الشعوب قد تعرضت لخسائر هائلة ، ولكن قدرتها على التحرير لم تنهزم أو تكسر .
ان انتصار شعوب الهند الصينية كان نتيجة جهودها الذاتية الدءوبة ، وفي ذات الوقت فان هذا
النجاح يعد نجاحا كبيرا مشتركا بالنسبة لكافة قوى السلام والتقدم التي دأبت على ابراز تعاونها
حيال نضال المناضلين في فيتنام ولاوس وكمبوديا ، والتي قد مت لها تأييدا معنويا وماديا .

ان الاتحاد السوفياتي - والعالم أجمع لا يجهل ذلك - قد قام بواجبه حيال الشعب
الفيتنامي ، وقد دأب على ضرورة القضاء على مصادر الحرب في الهند الصينية التي كانت تهدد
العلاقات الدولية .

ومن الطبيعي جدا أن القضاء على المناطق الساخنة قد استقبل من الجميع بمشاعر
الارتياح . والآن وقد بزغ فجر الحرية والسلام في الهند الصينية كلها ، فان هذه الشعوب ترى امامها
آفاقا جديدة قد تفتحت لكي تبدأ في تضميد جراحها .

وفي بداية حياة جديدة ، فان جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية -
تعبيران أيضا عن رغبتيهما في الاشتراك في اطار هذه المنظمة العالمية ، في الجهود الرامية الى
تعزيز التعاون الدولي . وان قبول جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية داخل
الأمم المتحدة ، سوف يكون متمشيا مع مبادئنا ، اذا كنا نؤمن بمبادئ الميثاق وما يدعو اليه من مثل
عليا . وان الاتحاد السوفياتي يؤيد اذن الطلبين المقدمين بهذا الشأن من قبل حكومتي البلدين ،
وان كل من يدعو الى السلام لا يمكنه الا أن يؤيد مثل هذا القرار .

ان دروس الهند الصينية بسيطة وواضحة ، وان أحدا لا يمكن أن يسحق ، ولكن نضال الشعوب من أجل الاستقلال والحرية والمساواة لا بد أن ينتصر في نهاية المطاف ولا يمكن أن تقمعه الأسلحة والنار ، وان الدليل على ذلك يكمن في تجربة الهند الصينية . ومن الواضح أيضا أن أية محاولة لفرض الإرادة على الشعوب الاخرى بالقوة هي محاولات عابثة ، وسوف تبوء بالفشل حتما .

ان ذلك درس طيب يؤكد أن سياسة القوة أصبحت ممقوتة الآن ، كما شجبت في مؤتمر هلسنكي ، وينبغي أن تنبذ الى الأبد من سجلات التاريخ .

ان التغيير الجذري الذي حدث في موقف الهند الصينية يعد بمثابة مقدمات ملائمة لقيام تعاون مثمر في جنوب آسيا كلها ، وان اجراءات عملية في هذا الصدد سوف تكون في صالح تسوية المشكلات التي نضجت بالفعل في كل القارة الاسيوية ، وذلك يتطلب جهود كافة الدول الصغيرة والكبيرة . ويفضل هذه الجهود ، واحتراما لمبادئ المساواة والحقوق وعدم اللجوء الى القوة بكل أشكالها ، وعن طريق حل المشكلات بين الدول بالطرق السلمية ، يمكن حل مشكلة الأمن في آسيا . ان أحدا لا ينبغي أن يفكر في أن مثل هذا التحول الذي أوجدته الاحداث في آسيا قد أفاد الاتحاد السوفياتي أكثر مما أفاد بلادا أخرى ، فالواقع أن البلدان الاسيوية لها نفس المصلحة في أن يقوم مثل هذا التعاون .

ان تطور الاحداث الدولية ، يؤكد الخلاصة التي خلص اليها كل أولئك الذين يؤمنون بأن سياسة التعايش السلمي بين الدول ، وقيام التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ينبغي أن يكون مثالا تحتذى به كافة الشعوب .

وان الاتحاد السوفياتي يؤمن بالمبادئ اللينينية ، ومن ثم يقوم بنضال دؤوب من أجل تكريس مبادئه كقاعدة عالمية للعلاقات الدولية . وان علاقاتنا في البلدان ذات الأنظمة المختلفة تتخذ اشكالا تتمشى مع مصالح الطرفين ، في اطار الاتفاقات الملائمة التي تتم بيننا ، وهذا ما يجلب التعبير عنه ، بصفة خاصة ، في تنمية العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الأمريكية منذ بضع سنوات . ثم في اللقاءات السوفياتية الأمريكية على مستوى القمة ، وهذا يشكل تأثيرا طيبا بالنسبة للموقف في العالم اجمع .

ان السعي بصورة مشتركة الى حل المشكلات الدولية ، وتنمية الاتصالات السياسية ، وتوسيع ادارة المبادلات التجارية والعلمية والثقافية ، قد توصل الى نتائج ملموسة تؤثر بصورة ايجابية على الحالة العامة للعلاقات الدولية ، وبذلك تعزز وضوح الثقة التي تسود في هذا الاطار ، والتي لا يمكن بدونها بناء العلاقات الدولية .

ان الاتحاد السوفياتي مازال يوثق علاقات الصداقة مع البلدان النامية ، التي تربطنا بها ارادة التقدم والسلام ، ولقد منحنا دائما تأييدنا لشعوب افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ، والى حركة دول عدم الانحياز التي تناضل من اجل تعزيز سيادتها القومية واستقلالها الاقتصادي ، من اجل القضاء على التركة الثقيلة للماضي الاستعماري البغيض ، والتي تحاول المساس بالحقوق الاقتصادية لتلك المجموعة .

وخطوة ، خطوة ، فان شعوب افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ، تتخلص من نتائج الحرب الباردة بكافة نتائجها البغيضة . وان قرار دول امريكا اللاتينية بوضع حد لسياسة المقاطعة التي فرضت على كوبا الاشتراكية ، قد شكل في هذا الصدد حدثا بالغ الأهمية .

ومن الطبيعي انه في هذا السياق ، تتم تصفية الاستعمار في كافة أنحاء العالم . وفي الآونة الاخيرة ، فان موزامبيق وجزر الرأس الأخضر ، وجزر سان تومي وبرنسيب ، وجزر القمر ، وبابوا غينيا الجديدة ، قد انضمت الى صفوف الدول المستقلة ، وان بلادى لتعرب عن اغتباطها بانتصار قضايا شعوبها العادلة .

اننا نحبي جمهورية الرأس الأخضر ، والجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرنسيب ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، التي توجد بيننا ، والتي أصبحت أعضاء كاملي العضوية في هذه المنظمة .

حقيقة ان عملية تصفية الاستعمار لا تمضي دون مشاكل . كما تدل على ذلك الأحداث في أنجولا . ان القوى المعادية لم تتخل عن مواقعها دون قتال ، وهي تجد متواطئين ، في أغلب الأحيان ، بين أولئك الذين يريدون السيطرة على الشعوب المقهورة ، ويريدون الامساك بزمامها . ولكن بالرغم من كل الصعوبات ، فان النضال من اجل القضاء على مخلفات الاستعمار ، ومن اجل القضاء على العنصرية ، اصبح اليوم اكثر قربا من الانتصار النهائي .

ان دول افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ، تشكل قوة كبيرة فعالة في السياسة العالمية ، مما يجعلها تلتزم بمسؤولية كبيرة تجاه الأمن في العالم . واننا نؤيد البلدان التي مازالت تتعرض لضغوط الاستغلال ، والاستعمار ، والعنصرية ، والتي تعمل من اجل اقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة تقوم على العدالة والتكافؤ .

ان تسوية هذه المشكلات يرتبط ايضا ، وبطريقة لا تقبل التجزئة ، بالتخفيف من حدة التوتر في العالم ، وان الاتحاد السوفياتي يدرك تماما المصالح والمطالب المشروعة للبلدان النامية ، ولقد عبر عن ذلك خلال الدورة السابعة الاستثنائية التي انتهت من اعمالها مؤخرا ، واننا نعتبر ان حصيلة هذه الدورة تعد ايجابية ، بالرغم من ان كلا منا يدرك ضرورة بذل الكثير لكي نحل على المشكلات التي طرحت على المجتمع الدولي .

لقد اتسم العام الماضي باحداث دولية هامة وايجابية ، وليس من شأننا ، نحن البلدان الاشتراكية ، ان نقلل من اهمية الانتصارات على الصعيد الدولي .

ولكن هذا يرجع فضله الى جميع الذين بذلوا جهودا من اجل الوفاق والانفراج الدوليين ، وان عملية الوفاق الدولي لا يمكن ان تمضي دون جهود مكثفة ، ولا بد من بذل جهد دائب في المحافل الدولية ، وفي الهيئات الاخرى من اجل استمرار هذا الجو . ان كل دولة وكل بلد من البلدان ، ينبغي ان تفهم وان تدرك انه يتعين عليها ان تسهم في الوفاق الدولي .

اننا نرى انه من الضروري ان نقول ذلك من أعلى منصة الامم المتحدة ، لأنه — كما تثبت ذلك الحقيقة — من الخطأ ان نقلل من اهمية المقاومة التي يبديها اعداء الوفاق ، وذلك لأنهم يقومون بأعمال تخريبية ضد التعاون الدولي ، كما انهم يبذلون كافة المحاولات من اجل احياء الحرب الباردة ، ومن اجل القضاء على المزايا التي يوفرها الوفاق لكافة الدول .

ان نفس هذه القوى التي كانت تعوق عقد مؤتمر السلام والأمن الاوروبي ، تحاول اليوم التعريض بالنتائج التي توصل اليها جو الوفاق ، لكن الأمر لا يتعلق بحملات دعائية ضد الوفاق فحسب ، لكن الأكثر خطورة هو تمادى سياسة التدخل التي تهدد استقلال الدول حتى وان كانت تحمي نفسها بمثل عليا للديمقراطية . وان نفس هذه السياسة قد مهدت الطريق لقيام حركات فاشستية مثل تلك التي وقعت منذ سنتين في شيلي ، وتعمل الآن من اجل اعمال تخريبية في مناطق اخرى من العالم ، وتحاول ان تمارس ضغطا على البلدان المسالمة .

ان الحركة الفاشية الموجودة يمكن كذلك ان نجد مثالا لها في البرتغال ، حيث تحاول تلك القوة ان تغير مسيرة الشعب عن الطريق الذي اختاره لنفسه ، وهذه المناورات تحاول اعاقبة كل الجهود التي تبذلها الشعوب من اجل استقلالها ، وان الاتحاد السوفياتي ليعارض مثل هذه المناورات .

ان اعداء سياسة الوفاق يحاولون اعاقبتها ، وان اولئك الذين يحاولون اليوم التصدى لسياسة الوفاق الدولي ، نسألهم اى حل بديل يقترحونه ؟ انهم لا يستطيعون الرد على هذا السؤال ردا مقنعا . والواقع ان سياستهم لا تسمح لهم بأى رد آخر الا الرد القائل بضرورة قلب موازين الأمور من اجل العودة الى الحرب الباردة .

هذا هو الخط الفاصل بين اولئك الذين يؤيدون السلام وتحسين العلاقات الدولية ، وتحسين التنمية والتعاون بين كافة الشعوب في كافة المجالات ، وبين اولئك الذين لا يقبلون هذا الاتجاه للعلاقات الدولية ، ويريدون ان يلقوا بالعالم في الطريق المجنون لسباق التسلح رغم كافة النتائج الخطيرة التي تنجم عن ذلك .

ان كافة المشتركين في هذا المحفل الدولي ، يوافقون معي على القول بأن أحد الأهداف الرئيسية على المسرح الدولي يتمثل في القضاء على مصادر النزاعات العسكرية ، ومن العبث بمكان أن نقول انه ليست هناك خطورة كبيرة بالنسبة للمشكلات التي مازالت تعد بؤرة للحروب .

ان هذا ينطبق ايضا على الشرق الاوسط بصفة خاصة ، حيث ان موقفا خطيرا يسود تلك المنطقة منذ اعوام .

ان جوهر المشكلة معروف تماما ، والاساس الضروري من اجل حل هذه المشكلة ليس سرا على احد ، او خافيا الا على اولئك الذين لا يستطيعون ان يروا ذلك . ان السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ينبغي ان يقوم لصالح كافة شعوب المنطقة وبلدانها ، ومن الضروري انسحاب كافة القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، وتأمين وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني العربي ولا سيما حقه في اقامة دولة خاصة به ، وضمان حق جميع بلدان الشرق الاوسط في تنمية مستقبله .

اننى اكرر مرة اخرى ، "جميع" بلدان الشرق الاوسط .

ولا يمكن تسوية الموقف في الشرق الاوسط دون حل هذه المشكلات الاساسية ، واقول انه بالنسبة لعدم حل تلك المشكلات فان تسوية ازمة الشرق الاوسط لا يمكن ان ترجأ الى أجل غير معيين مع تفاقم هذه الاخطار ، كما ان اى اجراء مؤقت لا يمكن ان يغير من جوهر المشكلة .

ان مشكلة الشرق الاوسط ينبغي ان تكون خالية من كافة انواع الدعاية ، وينبغي ان تحل على اساس امن واستقلال كافة بلدان المنطقة ، وعلى اساس ايجاد حلول جادة بالنسبة لكافة المشاكل في المنطقة .

ان كل الدلائل تشير الى ان الدوائر الاسرائيلية لم تدرك بعد ، انه من غير الممكن ضمان امن الدولة ، بينما هي تعتدى على الحقوق المشروعة للدول الاخرى التي تجاورها . وان الاتحاد السوفياتى يدين هذه السياسة بصورة قاطعة .

ان المسألة الاساسية الخاصة بالشرق الاوسط يمكن بحثها في جهاز او اطار مناسب هو مؤتمر جنيف للسلام ، وان الاتحاد السوفياتي ليعرب عن تأييده لاستئناف اعمال هذا المؤتمر ، مع اشراك كافة الاطراف ، وأكرر من جديد ، اشترك كافة الاطراف المعنية بما في ذلك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، وان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة كانت قد أكدت بأغلبية ساحقة حق الشعب الفلسطيني العربي في تقرير مصيره وفي سيادته الوطنية ، وان حل المشكلة الفلسطينية يشكل جزءاً لا يتجزأ من التسوية الشاملة لازمة الشرق الاوسط . واليوم فان هذا مبدأ مقرر ، وان الساسة لا يستطيعون ان يتجاهلوا مثل هذا المبدأ .

والشيء الجوهرى في هذا المقام ان المشتركين ينبغي ان يعربوا عن رغبتهم في ايجاد حلول نهائية لهذه المشكلة . وان الاتحاد السوفياتي مستعد لأن يبدل كل ما في وسعه حتى تصبح منطقة الشرق الاوسط منطقة سلام دائم وعادل . ان هذا هو كل مانرجو ، ان يقوم في الشرق الاوسط الذى يقع على الحدود الجنوبية من بلادنا .

ان الاتحاد السوفياتي يواصل سياسة من الصداقة مع الدول العربية ، ويدافع عن قضيتها العادلة ، وهذه الصداقة لها جذورها العميقة ، ولا نعتقد انه سوف ينجح انسان في النيل منها ، وسوف يواصل الاتحاد السوفياتي بذل كل ما في وسعه لتدعيم هذه الصداقة على اساس عادل قائم على المبدأ .

ان الموقف في قبرص وما حولها لا يزال معقداً ، ولا رضاء المصالح الاجنبية في قبرص ، فان سيادة هذه الدولة الصغيرة ، والحقوق المتأصلة لشعبها قد ريست تحت الاقدام لاكثر من عام . ان الاتحاد السوفياتي قد أيد ودافع عن استقلال جمهورية قبرص وسيادتها الاقليمية ، وانسحاب كافة القوات الاجنبية من الجزيرة ، وتسوية الشؤون الداخلية من قبل الطائفتين التركية واليونانية . وعليه ، فاننا نؤيد تنفيذ قرارات الامم المتحدة المعروفة بشأن قبرص ، وعلى هذا الاساس فقط ، يمكن التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة قبرص ، وازالة بؤرة التوتر فيها .

من الواضح ان حالة الهدنة الحرجة لا يمكن ان تدعو الى استقرار الموقف في شبه الجزيرة الكورية ، ولذلك فان هناك حاجة الى توافر ظروف افضل ، من اجل ايجاد سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية . ان تلك الاهداف يجب ان تتم دون تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لشعب كوريا ، ويجب ان تتأكد بناءً على انسحاب كافة القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية المتمركزة هناك تحت علم الامم المتحدة ، ومن واجب الامم المتحدة ان تساعد في كافة المجالات بغية اتخاذ هذه الخطوات ، ويمكن ان يتم ذلك على اساس المقترحات التي طرحت في الدورة الحالية للجمعية العامة من قبل عدد كبير من وفود الدول ، بما في ذلك وفد الاتحاد السوفياتي .

ان عملية تخفيف حدة التوتر في العالم ، وهي الاساس المنطقي لانمائه تؤكد الحاجة الماسة الى وقف سباق التسلح . اننا نعلق اهمية كبرى على المفاوضات التي جرت منذ وقت ، والتي تستهدف وضع اتفاقية طويلة الاجل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لتقييد الاسلحة

الهجومية الاستراتيجية . ان ابرام هذه الاتفاقية ، لن يكون فقط خطوة الى الامام في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، بل سيكون له اهمية دولية واسعة المدى . انه لا يمكن لاحد ان يشكك في ان الخطوات التي تمت في مجال نزع السلاح الان ، لا تشمل سوى الخطوات الاولى ، ولم تستطع البشرية حتى الان وقف سباق التسلح او الابطاء او الاقلال منه بشكل مناسب . ان سباق التسلح لا زال يسير في اتجاه تطوير وسائل الحرب التدميرية ، وانشاء ترسانات كبيرة للتسلح .

ان الاتحاد السوفياتي على اقتناع بانه في حالة تخفيف حدة التوتر في العالم ، فانه لا بد من ايجاد شروط لتنفيذ الاجراءات الفعالة لانهاء سباق التسلح . ولذلك ليس من الضروري الان ، بل من الممكن استكمال الوفاق السياسي بالانفراج العسكري ، وان الدول المشتركة في المؤتمر الاوروبي وافقت على ذلك في البيان النهائي لها .

كما ان مؤتمر اعادة النظر في اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية الذي عقد في ايار/مايو في جنيف من هذا العام ايد أيضا تنفيذ اجراءات واسعة من اجل تقييد سباق التسلح ونزع السلاح ، وان هذه الخطوات المحددة التي تستهدف تخفيف حدة التسلح ، اصبحت الاساس لاختبار استعداد الدول والحكومات على السير في طريق السلام .

ان الكفاح من اجل نزع السلاح كان جزءا اساسيا من السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي ، وان الاتحاد السوفياتي ، يشارك على نحو فعال في المفاوضات التي تستهدف حل مشكلة نزع السلاح . اننا نعلق اهمية كبرى على تخفيف حدة المواجهة العسكرية في المناطق الخطيرة . والآن وبعد انتهاء المؤتمر الاوروبي ، فان احدى المهام الاساسية تتمثل في ايجاد اتفاقية لخفض القوات المسلحة والتسلح في وسط اوربا دون الاضرار بأمن اية دولة من الدول . كما ان الاتحاد السوفياتي يساهم بكل الوسائل لتحقيق انجاح المفاوضات التي تجرى في فيينا حول تلك المشكلة . وفي اطار الامم المتحدة ، فاننا حددنا في عدة مناسبات بالتفصيل ، موقفنا بشأن مسألة نزع السلاح .

ونحن لم نذكر ذلك لمجرد ذكره . ان الاتحاد السوفياتي قدم عددا كبيرا من المقترحات المحددة ، التي مثلت كثيرا منها اساسا للقرارات الهامة التي وافقت عليها الامم المتحدة . اننا أيدنا دائما تنفيذ هذه القرارات ، ولا سيما القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة السابعة والعشرين بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والحظر الدائم لاستخدام الأسلحة النووية . وهناك مسألة اخرى أثارها الاتحاد السوفياتي ، وتتمثل في تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وهذه المشكلة مازالت لها اهمية كبيرة .

اننا نعتبر أنه من المهم ان تبرم اتفاقية دولية لحظر الاستخدام العسكري للوسائل التقنية التي تؤثر على البيئة ، وان ابرام هذه الاتفاقية لن يؤدي فقط الى تقييد سباق التسلح ، بل سيمثل ايضا وسيلة هامة للحفاظ على البيئة . ولذلك فهو يواجه متطلبات ومصالح كافة الدول والشعوب . ونحن نأمل انه سوف يتم التوصل الى اعداد هذه الاتفاقية في لجنة نزع السلاح ، حيث تبحث هذه اللجنة مشروع قرار بذلك .

وفي مجال نزع السلاح ، وفي المجالات الاخرى ، فان الاتحاد السوفياتي ، يتبع مدخلا واقعيا ، ان يسعى دائما الى مجالات نزع السلاح ، وتقييد سباق التسلح ، التي يمكن الوصول فيها الى اتفاقيات مقبولة بشكل مشترك .

وفي الوقت ذاته ، فاننا لم نتفاض عن الهدف الاساسي ، الذي يتمثل في نزع السلاح التام الشامل . ونحن نرى ان هذه المشكلة يجب ان تكون في مقدمة اهتمامات المؤتمر العالمي لنزع السلاح . ان الامم المتحدة قد وافقت ، فعلا ، على فكرة عقد هذا المؤتمر . وفي هذا المحفل ، فان كافة دول العالم ، يمكنها على اساس من المساواة ، وبحرية ، ان تجلس معا ، لمقارنة مواقفها ، وتحديد الطرق والوسائل من اجل تقييد سباق التسلح ووقفه . لقد حان الوقت لبذل الجهود لا تمام الاجراءات الخاصة بهذا المؤتمر وعقده . وكما هو معروف ، فان ذلك أمرا سوف يساعد الاتحاد السوفياتي على تحقيقه .

ان وفد الاتحاد السوفياتي يود ان يلفت انتباهكم الى جانبين لمشكلة نزع السلاح ، يجب اتخاذ قرارات بشأنهما ، كما يجب ان تتخذ هذه القرارات في وقت مبكر . اننا جميعا نؤكد على ضرورة التقدم العلمي والتقني ، لأن مهمة العلم مهمة نبيلة ، وانسانية في جوهرها ،

ان توسع من آفاق المعرفة الانسانية ، وتجعلها قوة عاتية للتنمية الاقتصادية ، وتعمل على رفـع رفاهية الشعوب ، كما انها تربط الشعوب معا بروابط التعاون السلمي .

ولقد شهد العالم في الوقت الاخير برهانا على ذلك ، فمن المهم الاشارة الى التوسع في التجربة الدولية الكبرى في الفضاء الخارجي وهي التحام سفينة الفضاء السوفياتية سـيوز مع سفينة الفضاء الامريكية ابوللو، ورحلتهما المشتركة في الفضاء الخارجي ، وذلك التصافح الذي حدث في الفضاء الخارجي ، الذي اصبح رمزا للاتحاد المثمر ، للانجازات العلمية وسياسة التعايش السلمي .

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد استخدام العلم للأغراض السلمية ، من اجل منفعة الانسان ، وهو على استعداد للتعاون على نحو كبير ، في مجال العلم والتقنية ، مع كافة الدول التي تظهر اهتمامها بذلك .

ومع هذا ، فان خبرة الماضي قد اظهرت ان انجازات العلم والتقنية ، يمكن ان تستخدم لأغراض اجرامية وخطيرة . فمع تطور وتقدم العلم والتكنولوجيا اليوم ، فان انواعا جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، يمكن ان تظهر في دولة او في اخرى ، ويمكننا ان نتوقع بثقة ، ان هذه الأسلحة ، سوف تكون اخطر من الاسلحة القائمة فعلا .

انه لا يمكن تجاهل اى عامل من هذه العوامل ، ومع ذلك ، فمن المعروف انه من الصعب سحب اى سلاح تم تطويره ، من ترسانات الدول . ولذلك ، فمن الأسلم ، ومن الأصوب ، أن نمنع استخدام هذا السلاح في المستقبل . واذا نظرنا الى المشكلة من هذه الزاوية ، فان الحاجة الى منع تنمية الأنواع الجديدة من اسلحة الدمار الشامل ، واضحة تماما .

وانطلاقا من هذا الموقف ، وادراكا لمسؤوليته ، كعضو دائم في مجلس الأمن ، فان الاتحاد السوفياتي ، يقترح ادراج بند على جدول اعمال الجمعية العامة الحالية ، بعنوان " حظر تنمية وتصنيع انواع جديدة من اسلحة الدمار الشامل ، والنظم الجديدة لهذه الأسلحة " .

اننا نقترح على الدول ، بادئين بالدول الكبرى ، ان تبرم اتفاقية على اساس تعهداتها بعدم تطوير او صناعة انواع جديدة ، او نظم جديدة ، من هذه الاسلحة ، وألا تساعد ، او تشجع ، أية أنشطة في هذا الصدد ، أو هذا الاتجاه .

وقد تدعو الحاجة الى تحديد فئات الأسلحة التي يجب ان يشملها الحظر . ان الاتحاد

السوفياتي على استعداد للاشتراك في بحث هذه المسألة ، على نحو مفصل خلال المفاوضات المناسبة . كما أنه على استعداد أيضا كي يتحدث عن جوهر هذا الموضوع ، ويقدم التوصيات الملائمة .

ان مشروع الاتفاقية الذي نقدمه الى الجمعية العامة ، مصاغ بطريقة تستهدف عدم اعاقا التنمية التقنية والعلمية والاقتصادية للدول الاطراف ، ولن تضرب حقها في استخدام البحوث والاكتشافات العلمية في الأغراض السلمية من اجل منفعة الشعوب ، دون أى تمييز ، هذا الى جانب منع تطوير الانواع والنظم الجديدة لأسلحة الدمار الشامل .

ان مثل هذه الاتفاقيات الدولية سوف تقدم مساهمة كبيرة لقضية تقييد سباق التسلح ، وقضية تخفيف التوتر الدولي . وانه ليحدونا الأمل ، في ان اقتراحنا ، سوف يلقي التأييد من المشتركين في هذه الدورة ، وان دولا أخرى ، سوف تشارك في مبادراتنا .

وان نقدم اقتراحنا الثاني ، فاننا نود ايضا ان نخلص الانسانية من خطر الحرب ، كما نرغب في كبح جماح سباق التسلح ، وتقييد ترسانات الدول الحربية ، وأية اسلحة نووية . اننا نستهدف وضع حد لاختبارات الاسلحة النووية بأكملها .

لقد اتخذت خطوات كبيرة نحو هذا الهدف ، منها معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، التي تحظر تجارب الاسلحة النووية في الجو ، وفي الفضاء الخارجي ، وتحت الماء . واتفاقية تقييد تجارب الاسلحة النووية تحت الأرض ، التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٤ .

اننا نرى ان الظروف قد اصبحت مواتية لاتخاذ الخطوات النهائية في هذا الطريق ، لعقد اتفاقية دولية واسعة ، تفرض حظرا على كافة تجارب الاسلحة النووية دون استثناء . ان الاتحاد السوفياتي ، تطبقا لهذا المدخل ، قد اقترح ، فعلا ، ادخال بند على جدول اعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة تحت عنوان " عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية " .

وطبقا لهذه المعاهدة ، التي قدمنا مشروعها لتبحثه الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، فان المشتركين في هذه المعاهدة ، سوف يتعهدون بعدم التصنيع ، وحظر ومنع أية تفجيرات للأسلحة النووية ، بهدف تجربتها في كافة البيئات ، بما فيها تحت الأرض .

ان مثل هذا الالتزام يجب ان تضطلع به كافة الدول بما فيها الدول النووية .
فبينما تحرم المعاهدة كافة اختبارات الاسلحة النووية فلا يجب ان تنكر حق الوصول الى
استخدامات التفجيرات النووية السلمية ومنافعها من قبل الدول النووية والدول غير النووية . ونحن
نأمل ان تؤيد الجمعية العامة هذه المبادرة التي تتعلق بعقد معاهدة لحظر اختبارات الأسلحة
النووية بشكل كامل وعام . ان تنفيذ اقتراحات الاتحاد السوفياتي ، في رأينا يمثل جزءاً لا يتجزأ من
حل المشكلة الاساسية التي يواجهها العالم اليوم ، ان جوهر هذه المهمة يتمثل في مزيد من تنمية
العمليات الايجابية التي تحدث في العالم بحيث لا تتوقف هذه العمليات .

اننا على اقتناع بأن الامم المتحدة يمكنها ان تقوم بهذه المهمة . ان منظمتنا العالمية
قد حصلت على خبرات هائلة في ميادين التعاون متعدد الاطراف بين الدول ، ان هذا الرصيد
القيم يمكن ويجب ان ينشط من اجل صالح السلام .

ان نجاح الامم المتحدة — كأداة هامة لتدعيم السلام والأمن الدوليين — في القيام
بمهمتها الكبرى يفترض تدعيم فعالية عملها ، واننا في حاجة ماسة الى ذلك ، طالما ان قرارات
الامم المتحدة الهامة لاتزال غير منفذة ، وتلك هي الذريعة لمن يريدون الابقاء على مناطق التوتر،
والسيطرة الاستعمارية والعنصرية .

ليس هناك ضرر ان نستعيد مرة اخرى من فوق هذه المنصة ضرورة الالتزام باحترام احكام
ميثاق الامم المتحدة ، دون السماح بأن يكون هناك اي استثناء لأي من الدول الأعضاء فالميثاق هو
اساس هيكل الامم المتحدة ، وقد نجح في اختبار الزمن ، واحتفظ بسماته بالنسبة للمستقبل ، اننا
يجب ان نبحث عن مصادير لزيادة فاعلية الامم المتحدة وتدعيم سلطتها بمراعاة احكام الميثاق بدلا من
اعادة النظر فيه .

ان الاغراض والمبادئ السامية الواردة في الميثاق انما تمثل تجسيدا للسعي الجماعي
للسعوب من اجل السلام والتقدم ، وقد نشأت هذه المبادئ من خلال لهيب اكبر المآسي التي
شاهدها العالم . ان الشعوب التي تحتفل هذا العام بالذكرى الثلاثين لانتها الحرب العالمية
الثانية ، تتطلع بأمل الى المستقبل . ان عظمة انجازات شعوب الاتحاد السوفياتي في الكفاح ضد

الفاشية والعدوان لن تخبوا ابدا ، وكذلك عظمة الشعوب في جميع الدول التي ختمت جهودها
خلال سنوات الحرب باسم الانتصار وانشأت الامم المتحدة ، وجعلت مهمتها انقاذ الاجيال الحالية
والمستقبل من ويلات الحرب .

وفي هذه السنوات الثلاثين ؛ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قطعنا مسألة كبيرة فسي
الكفاح من اجل الامن الدولي ، ومن الانجازات الكبرى ، تلك النجاحات التي حققناها في السنوات
الاخيرة ، فهي تثبت ان منع الحروب بين الدول ليس هدفا مثاليا ، بل هدف يمكن الوصول اليه ،
ومع ذلك فلا يجب ان يكون ذلك مدعاة للتراخي ؛ فلا يزال امامنا الكثير مما يجب فعله لتحقيق السلام
الدائم في العالم .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فاننا نود ان لا نرى اى توقف على هذا الطريق ، ولا اية
التواءات او عود الى الوراء . ان خطوات كبيرة في هذا المجال يمكن ان تتم هنا ، في هذه الدورة
للجمعية العامة للامم المتحدة ، واننا لعلنا استعدادا لكي نأخذ دورا نشيطا في هذا الجهد
المشترك .

السيد روبليدو (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : أود بادئ ذي بدء أن أعبر لكم عن رضا حكومة الأرجنتين وعن رضائي لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثلاثين . انكم تنتمون ياسيدي الرئيس الى منطقة من العالم تقام فيها بلادى منذ قديم علاقات كبيرة ، وانه ليسرني أن أقول ان صفاتكم الشخصية هي انعكاس لثقافة قيمة تتغذى بها بلدى ، وما زالت هذه الثقافة مصدر إشعاع كبير بالنسبة للعالم كله .

كما أود أن أعبر ، عن امتناننا لوزير خارجية الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة ، الذى كانت ديناميكيته وكفاءته عاملا كبيرا في مساعدتنا خلال مداولاتنا في الجمعية العامة في العام المنصرم ، والذى عشت الى جانبه الايام التاريخية لمؤتمر عدم الانحياز في ليما .

كذلك فاني أحرص على أن أعبر عن تقديرنا لقبول جمهورية الرأس الأخضر ، وسان تومسي وبرنسيب وموزامبيق في الامم المتحدة ، هذه البلدان التي حصلت على استقلالها حديثا والتي سوف تقيم الأرجنتين معها علاقات صداقة وتعاون في نطاق سياستها القائمة ، على إقامة علاقات وثيقة مع أفريقيا . ان وجودهم في هذه القاعة يذكرنا بمبدأ العالمية الذى خدمناه دائما ، والذى سوف أعود الى الحديث عنه فيما بعد .

اننا نعيش لحظة هامة من تاريخ الانسانية ، وان الاعداء الذين كان يصعب مصالحتهم بالامس يجتمعون اليوم رغم الخلافات الايدولوجية العميقة ، وذلك من أجل ايجاد سبيل لتحقيق الرفاهية والوفاق الدولي . ان هذا الوفاق قد أشاع حالة من السلام غيرت العلاقات بين البلدان ولكننا مازلنا بعيدين عن عالم يعيش في ظل سلام عادل ومثالي ومنظم يتطلع الى تحقيقه ميثاق الأمم المتحدة .

ما زالت هناك بؤر خطيرة للتوتر يمكن أن تؤدي الى مواجهات عسكرية ، مع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من آثار سيئة ، فما زالت هناك شعوب مقهورة تنتظر ممارسة حقها في تقرير المصير ، ومازلنا نلاحظ ان هناك جيوبا للاستعمار تشكل مساسا بالوحدة الاقليمية للشعوب . ومع أن الحروب من النزاعات التي تعد من السمات اليومية في الحياة الدولية الا أنه ينبغي في نفس الوقت أن نذكر أن جو الوفاق هذا قد أتاح الفرصة للقيام بمبادلات جديدة تعد أساسا لهذا التكافل الحالي الذى نتحدث عنه . ان التعاون الاقتصادي يعد مثالا رائعا لذلك حيث يتكاتف يوما بعد آخر ، ذلك

لأنه ربما نكون قد أدركنا أهمية الظاهرة المتمثلة في الاعتراف بالابعد المحدودة للكرة الأرضية التي نتقاسمها *

انه ليحدونا الامل أن يستمر هذا الحوار ، الذي من أجله أنشئت الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ وعلى أية حال لا يمكن لاحد أن يتصور امكان اختفاء المواجهات بمجرد أن مجموعة من البلدان قد أنشأت منظمة ذات طابع عالمي .

ان هذا الاعتبار الذي كان حقيقة في البداية ، مازال حقيقة حتى الان . لكن السنوات الثلاثين التي مرت تدلنا على أنه قد أمكن التوصل الى اتفاقات بين مختلف الدول مما أدى الى اضافة مزيد من الحيوية الى الامم المتحدة ، ومن ثم فلا بد أن نتأمل التقدم الذي أمكن احرازه حتى نستطيع أن نبني المستقبل على أسس رشيدة . وعليه فان معيشتنا هذه ، ينبغي لها في دورتها الثلاثين ان تعمل على أن تكون أداة في خدمة التفهم المشترك والتقدم لمصلحة الانسانية .

ومن ثم ينبغي على كافة الدول أن تعبر عن وجهات نظرها بحرية أيا كانت درجات اختلافها وتباعد ها ، وان هذا المحفل الدولي الموقر ينبغي أن يبحث عن ايجاد تسويات وعمل منسق في كافة المجالات ، وينبغي علينا أن نعمل على الحفاظ على المعايير التي يقوم عليها التعايش السلمي في العالم .

اننا ينبغي أن ندرك تماما قوتنا الذاتية الفردية والجماعية ، وذلك لكي نغير المواقف المزعجة التي تشغلنا جميعا . وعلينا أن نعمل من أجل البناء بعناصر محددة ولموسة . نبني بناء لا يتعرض لمخاطر الحروب وويلاتها .

ان علينا أن نبذل كل ما في الامكان دون أن نتخلى عن مبادئنا وذلك من أجل محاولة التوفيق بين أفكارنا وصولا الى عمل مشترك . ومن هذا المنطلق فان جمهورية الأرجنتين تجد في هذه اللحظات العصبية تأييدها لمنظمة الامم المتحدة ، ومارلنا على استعداد لكي نقدم تأييدنا للعمل المشترك الذي هو - كما نعرفه جميعا - الولاية المحتومة التي ينبغي أن تضطلع بها الانسانية كلها . واننا دائما - ومنذ البداية ، منذ قيام عصبة الأمم - قد أيدنا مبدأ العالمية

الذى تقوم عليه الان الامم المتحدة ، وان هذا الموقف كان مستلهما من ضرورة القضاء على الحواجز بين مختلف الدول ، وكان ذلك عنصرا ملهما للسياسة الخارجية للأرجنتين . ان ذلك يعتبر شرطا ضروريا من أجل تحقيق المقامد الواردة في الميثاق .

ان وفدى سوف يؤيد قبول كافة الدول المحبة للسلام كما تنص على ذلك المادة الرابعة من الميثاق ، وسوف يعارض أى تدبير أو إجراء يمكن أن يؤدي الى تفكك منظمنا .

ان الأرجنتين تفخر بالانتماء الى مجموعة دول الامم المتحدة ، وتفخر بانتمائها أيضا الى مجموعة البلدان اللاتينية الأمريكية ، اننا في مجموعة البلدان اللاتينية الأمريكية لدينا ثقافات مختلفة وأنظمة وحكومات مختلفة ، وان حكومتي تدرك تماما انه على هذا الأساس - أساس ادراك الواقع القائم والاختلافات القائمة - نستطيع أن نصنع مستقبلا أفضل ، وأن نتعاون معا بصورة فعالة من أجل اقامة نظام عالمي أكثر كمالا .

ان التكامل الاقليمي يعد هدفا يزداد واقعية مع مرور الايام ، وفي كافة القارات نلاحظ ظهور هذه الانماط الجديدة من المشاركة والتعاون الجماعي .

ان رجال الدول ؛ في أوروبا القديمة ؛ التي تنتمون اليها ، سيدى الرئيس ، قد قد مساونا المثل في هذا المجال بكثير من بعد الرؤية . وبعد الحرب العالمية الأخيرة ، وبعد التغلب على الصراعات التقليدية ؛ والمواجهات الدموية استطاعت الدول ان تمضي قدما على طريق التكامل والتعاون .

وعلىنا جميعا ان نتكافل من اجل السير قدما بالعالم على طريق السلام والتعاون . ونستطيع القول انه يمكن الحفاظ على الاستقلال ، والوحدة الاقليمية ، والحفاظ على المصالح الذاتية في ظل التباين والاختلاف .

لكن هذا لا ينبغي ان يتم بمنأى عن الجغرافيا والتاريخ . اننا نشكل جزءا من دول عدم الانحياز التي نتعاون معها . وان كانت هذه المجموعة تحتوى على أنظمة مختلفة ، وعلى وجهات نظر مختلفة ولكن في نهاية المطاف يسود التعاون بين كافة المجموعات رغم تباينها . وفي ذات الوقت فاننا قد نؤيد الأفكار التي تؤمن بها البلاد الاخرى البعيدة عنا في هذا العالم على اساس أن اتجاهاتها تتماشى مع اتجاهاتنا التي تؤمن بها وندافع عنها . ويسبب هذا الموقف من الاستقلال والسيادة ؛ فاننا قد انتمينا الى مجموعة عدم الانحياز لاسيما وانها تدافع عن كافة هذه المبادئ . ان الرئيس بيرون قد اعطى دفعة لهذا الموقف الذى ظهر على المسرح العالمي . ان شجاعته وبعد نظره كانا الهاما للأرجنتين الحالية .

ان لدينا جدول اعمال مشغل ؛ ينطوى على موضوعات ذات طابع اقتصادى واجتماعى وقانونى وثقافى . وان الأرجنتين ترى انه لزاما عليها ان تؤكد مرة اخرى على صحة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذى ما زلنا نحاول ترجمته الى ارض الواقع .

وحتى يصبح ذلك ممكنا فلا بد من القضاء على الظلم ، والسيطرة للذين ما زالوا قائمين في العالم ؛ ولا بد من القضاء على التفرقة العنصرية ، والاستعمار ، والقضاء على سباق التسلح الذى تعدد القوى الكبرى مسؤولية عنه ، والذى بدت آثاره ايضا على المستوى الاقليمي ؛ مما يؤدى الى اهدار الموارد التي يمكن استثمارها واستخدامها في خدمة التنمية . وفي المقام الاخير ؛ لا بد من تقديم المساعدة الى الشعوب التي ما زالت مقهورة حتى يمكن لها ان تحقق تقرير مصيرها .

ومن ثم يتعين علينا ان نعبر عن كل رضائنا لتوقيع الاتفاق الاخير بين مصر واسرائيل ؛ الذى امكن تحقيقه ، على امل ان دولتين صاحبتى سيادة تحاولان — عن طريق المفاوضات — ايجاد حلول لمشكلات توجد منذ تاريخ طويل . واننا نقدر الجهود التي يبذلها الطرفان من اجل الوصول الى هذا النجاح وبغية اقرار السلام في هذه المنطقة الحساسة بالطرق السلمية ، وكل ذلك ينبغي أن يحظى بالتأييد العام . اننا ندرك جيدا ان تلك ليست سوى بداية ؛ وانه لا بد من ممارسة ضغوط اخرى من اجل بلوغ الهدف النهائي ؛ وهو اقامة سلام عادل ودائم يعترف بالحقوق المشروعة لكافة الشعوب المعنية بالقضية .

اننا نعتبر ان مجموعة الالتزامات التي صدرت في قرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ تعد هي الاساس من اجل بلوغ هذه الاهداف التي اشترت اليها آنفا . ان الشعب الارجنطيني مقتنع بمزايا المفاوضات ؛ وينبغي ان نطبق هذا المبدأ فيما يتعلق بنا مباشرة . وكما يعرف الجميع ؛ فان بلادى تتعرض لاغتصاب جزء من اراضيها من قبل دولة اجنبية وهي جزر مالفيناس . ولحل هذه المشكلة فان الحل الوحيد هو اعادتها الى الجمهورية الارجنطينية وانهاء احتلالها من قبل هذه الدولة الاجنبية . ذلك ان هذا الاحتلال يعد ضد مبادئ الامم المتحدة ، وضد المبادئ التي تؤمن بها الانسانية كلها .

ومن ثم فاننا نود ان نتفاوض مع حكومة المملكة المتحدة وفقا للمبادئ والاتفاق العام في الرأى الذى اقتره الجمعية العامة .

ولهذا السبب ؛ فانني آمل ان تقرر المملكة المتحدة تطبيق قرارات الامم المتحدة في هذا الصدد ؛ وان تتفاوض بأسرع وقت ممكن لاجاد حل نهائي لهذا الخلاف . ان جمهورية الارجننتين تشعر بالارتياح للقرار الاخير الذى اتخذ في مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز في اجتماعه الاخير في ليما ، والمتعلق بجزر مالفيناس .

ان التضامن مع قضيتنا يدل على تطابق المصالح التي تجمع بين هذه الحركة ؛ فان فسي اعلان ليما حول التضامن ، والمساعدة المتبادلة قد ورد حق بلادى الذى يتمثل في تقرير المصير ؛ ان ان الاحتلال البريطاني يعد انتهاكا لمبدأ السيادة الاقليمية التي اكد عليها القرار رقم

ان اعلان ليما يؤكد على ضرورة قيام الأرجنتين بضم جزر مالفيناس طبقا للقرارين رقمي

٢٠٦٥ (٥ - ٢٠) ، ٣١٦٠ (٥ - ٢٨) .

ان وفدى يود ان يعرب عن سروره ورضاه لنتائج اعمال الدورة السابعة الخاصة ، التي ناقشت مشكلات التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . ان هذه الدورة كانت علامة على الطريق نظرا للتقدم الذي احرز بشأن بنود جدول الاعمال . واهم من ذلك ان التقدم قد احرز من خلال الحوار الذي مكن من تحديد الوضع الحالي وخطى المستقبل .

ان الدول النامية تعرب عن رغبتها في تخفيف مجالات الاحتكاك ، وتتفق على المجالات التي تؤدي الى تدعيم التعاون الاقتصادي الدولي مع الدول الصناعية .

كما ان الدول النامية من جانبها قد اظهرت امكانياتها على التكيف مع الظروف الجديدة من خلال اعادة تجديد الافكار بروح بناءة مما يوحي بأننا سوف ننتقل من الكلمات الى الافعال .

هناك الكثير مما يجب عمله لكي نصل الى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية الدولية التي تمثل عنصرا اساسيا من السياسة الخارجية لبلادي ؛ لكننا يجب ان ندرك انه حين ننتقل الى العدالة في المجال الدولي فسوف نتمكن حينئذ من الانتقال من سياسة المواجهة الى سياسة التعاون المستمر .

ان افكار التعاون بالنسبة لنا تتمشى مع فكرة تطوير العلاقات بين العالم النامي ، وبين العالم الصناعي . ان الخبرات الاخيرة قد اظهرت انه يمكننا ان ننتقل الى مجال التعاون على اساس الاعتراف بتنوع المصالح ، وان المواجهة لن تكون عقيمة اذا اتى الى نتائج مثمرة للجميع .

وعليه يجب علينا أن نزيل العوامل المشوهة ، والتي أدت ببعض الدول الى الخروج لىسـ بنتاج مجهوداتها فحسب بل بفوائد اضافية من قواعد اللعبة التي تؤكد المساوئ الهيكلية التي تتسم بها الدول النامية ، واعني بهذه القواعد الآليات ابي تحدد الأسعار الدولية والنظام النقـدى والمالي ، ونقل التقنية ، وخدمة الديون الخارجية . لقد أدت هذه الأنظمة الحالية بالدول النامية الى الحصول على فوائد أقل بالنسبة للمجهودات التي بذلتها .

ان الكساد الاقتصادي الدولي يفرض ضغوطا مفرطة على اقتصاديات الدول النامية التي تفتقر الى الموارد والادوات لتصحيح مظاهر عدم التوازن هذه . ومن هنا فمن واجب المجتمعـ الدولي ان يعمل على ايجاد الوسائل الملائمة لمساعدة الدول النامية في حل الاختناقات التي تواجهها في القطاع الخارجي من اقتصادها ، والتي أدت الازمة العالمية الى تفاقمها ونحن نقوم حالياً بدراسة المقترحات التي طرحت أخيراً فيما يتعلق بزيادة الاستثمار الأجنبي الخاص ، الذى نعتزف بفائدته لتنمية شعوبنا . وعلاوة على ذلك ، وبدون أية مفاهيم ايديولوجية مسبقة ، فاننا على استعداد لبحث كافة المساهمات الايجابية من أجل تحقيق التنمية في بلادنا .

والآن أود أن أعرب عن بعض القلق أمام الجمعية العامة ، ويشاركني فيه الكثير ممن ينصتون الي ، ومردده ذلك الاتجاه الذى يتمثل في أن الدول التي حققت درجة نسبية من التنمية ، قـد تركت جانباً خارج المنظمات الدولية المعنية بالتعاون الفني والمساعدة . انني بذلك لا أقلل من أهمية الجهود المبذولة لمساعدة الدول الأكثر حاجة . ان الارجننتين أيدت ، وسوف تؤيد دائماً ، الاجراءات الخاصة التي تتخذ في صالح هذه الدول . وما نؤكد عليه هو أن تلك الدول التي حققت درجة نسبية من التنمية ، وهو امر واضح في أمريكا اللاتينية ، يجب ألا تترك لسياسات هذه المنظمات التي قادت فيها بلدان قارتنا الطريق الى تحديد السياسات التي يتبناها المجتمع الدولي .

ان أمريكا اللاتينية على استعداد للمساهمة ، ليس فقط بالافكار ، ولكن أيضاً بالمساهمات الملموسة ، في مفهوم ديناميكي ومتعدد للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبرهان ذلك ، المبادرة التي ترمي لاعطاء بعد جديد للتعاون الفني ليحقق الاستخدام الكامل لقدرات وخبرات الدول النامية . ويسعدنا انه للمرة الأولى داخل الأمم المتحدة اتخذت الاجراءات لعقد اجتماع مابين الحكومات لتشجيع هذا الشكل الجديد من أشكال التعاون .

لقد أصبح العالم على ادراك من أن الموارد محدودة ، ولذلك فمن الضروري ترشيح استخدام هذه الموارد . ان مؤتمر البيئة الذي عقد في استكهولم عام ١٩٧٢ اعترف بهذا الواقع الجديد ، وقد تم بعض الحلول على أساس مبادئ التعاون المشترك . وبالنظر الي المشكلة التي تتشمل في نقص الموارد ، فان التعاون هو السبيل الوحيد ، وليس البديل ، لأنه عن طريق المجهودات الدولية سوف نتوصل الى حلول فعالة .

ان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المياه ، الذي سيعقد في عام ١٩٧٧ ، سوف يمثل فرصة هامة يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يختبر المبادئ التي حددت في مؤتمر البيئة باستكهولم . ان بلادى على اقتناع من أن هذا المؤتمر سوف ينجح ، وسوف يمثل علامة على الطريق في هذا الاطار من التعاون المتزايد .

ان ثلاثين عاما من التعاون في الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، تمكننا من بحث فعالية الهيئات التي نشكلها . ونسجل ببعض القلق ، ان مجهودات أكبر قد بذلت في انشاء هيئات وأجهزة جديدة بدلا من حل المشكلات القديمة . انن يجب علينا ان نعدل هيكل النظام لمواجهة الاحتياجات الحالية التي ستكون موضع اهتمام المجتمع الدولي في الفترة المتبقية من هذا القرن . ونحن نعتقد ان الوقت قد حان لوضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قلب اهتمامات الأمم المتحدة ، لأن تضيق الفجوة القائمة بين الدول النامية والمتقدمة سوف يمثل أفضل ضمان للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان نفس التصميم والفعالية التي أثبتتها المنظمة في القضاء على الاستعمار كظاهرة سياسية ، يجب ان يظهر مرة أخرى لتحرير الشعوب من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، والتبعية الاقتصادية .

ان هناك اعترافا كاملا من جانب الدول الأعضاء بالحاجة الى التقدم نحو انشاء نظام دولي اقتصادي جديد ، مما يجعلنا نأمل في أن عملية التحرر الاقتصادي قد بدأت بالفعل . ان أية اعادة لهيكل أو بناء الأمم المتحدة يجب ألا يتم في غياب الارادة السياسية الضرورية لقيام هذه المنظمة بخدمة القضية في هذه الساعة الحاسمة من تاريخ البشرية .